الفصل الرابع

المصادر

١

تنوع المصادر

تتنوع المصادر تنوعاً واسعاً ، ومنها ما هو أصيل ومنها ما هو فرعى ثانوى . ويمكن أن نضع فى الأولى بالقياس إلى دراسة شاعر ديوانه ورواية معاصريه لأخباره وكل ما يتصل به ، وبذلك تصبح المصادر الأصيلة موزعة على مدوّنات مكتوبة وروايات مسموعة ، وهى بدورها تكتب وتظل لها قيمتها الشفوية وأنها أخبار شهود عيان ، أبصروها وسجلوها أو سجلها عنهم الرواة .

وترجع أصالة هذا النوع من المصادر إلى أنه أقدم ما عُرف عن الموضوع الذى ندرسه ، وأنه لم يدخله تحوير مع مرور الزمن إلا ما قد يحدث من تحوير طفيف . وعادة يظل فى صورته الأولى دون تعديل أو تحوير . ولنفرض أن مصدراً من المصادر الأصيلة تُرْجم ، ولم يبق منه إلا ترجمته ، فإن أصالته تضعف ، لأن المترجم ربما حوَّر فيه أو عدَّل . ومعروف أن بعض الكتب التى تُرْجمت من العربية إلى اللاتينية فى العصور الوسطى فُقدت أو قَلَّ فُقد أصلها العربى ، وتظل لها قيمتها إلا أن يعثر الباحثون على أصلها ، وحينئذ تهبط قيمة الترجمة اللاتينية إزاء الأصل الأصيل . وطبيعى أن تكون للمصدر الأصيل قيمة رفيعة ، لأنه هو الذى يحمل ما نبحث عنه من الأفكار والمشاعر ، يحملها بصورتها الطبيعية الحقيقية .

ولاريب فى أن أكثر المصادر أصالةً هو ما كتبه المؤلف بيده ، وكذلك ما أملاه وأجاز روايته عنه ، وقد مرَّ بنا مدى عناية القدماء بتحمُّل الكتب وتوثيقها وما وضعوه لذلك من صور إجازات بالسماع والقراءة والتناول ، وهم بذلك إنما كانوا يريدون من جهة المحافظةَ على المصادر الأصيلة ، ومن جهة ثانية كانوا يريدون التوثُّق من هذه

المحافظة وأنه لم يتدخل تلك المصادر أيُّ تحريف . وكذلك لم يدخلها أى تنقيح ، فهى لا تزال بصورتها التى تركها عليها المؤلف ، لم تجْنِ عليها أية يد جانية ، لا بتشويه ولا بتحسين .

وقِدَمُ المصدر جزء لا يتجزأ من أصالته ، ومسألة القدم مسألة إضافية ، فما قد يكون قديمًا بالقياس إلى شاعر مثل شوقى فى العصر الحديث قد يُعَدُّ جديداً بالقياس إلى ما يضاف إلى شعراء العصر العباسى مثلا . فالمدار على الموضوع وصلة المصدر الزمنية به . وقد يكون المصدر حديثًا ، ولكنه يحمل كثيراً من النقول عن القدماء ، مثل الصبح المُنْبى فى الكشف عن حيثيَّة المتنبى للبديعى المتوفى فى القرن الحادى عشر الهجرى ، فهو حديث من جهة تأليفه ، ولكن يحمل مادة قديمة كثيرة تتصل بالمتنبى وحياته وخصائص شعره ، وإذن ينبغى أن نميز فيه بين ما هو قديم وما هو حديث .

وتدخل فى المصادر الأصيلة سجلات الدواوين الحكومية ، وتتضح أهميتها فى التعرف على شخصيات الأدباء المعاصرين الذين عملوا فى الحكومة أو وُظِّفوا فى الدواوين ، فشاعر مثل حافظ إبراهيم نستطيع أن نتعرف على مولده وشهاداته وتنقله فى وظائف الدولة وسلوكه من خلال المعارف عنه فى سجلِّه الديوانى . ومما يدخل فى تلك المصادر عند الكتَّاب ما نشروه فى الصحف والمجلات من مقالات ، فكاتب مثل محمد حسين هيكل تفيد الكتابة عن أدبه أكبر فائدة من الرجوع إلى مقالاته فى صحيفتى السياسة اليومية والسياسة الأسبوعية ، للتعرف على أفكاره وآرائه والنفوذ إلى ما يمكن أن يكون قد حدث عنده من تطور فى أدبه وأساليبه وآرائه ومبادئه . ويدخل فى المصادر الأصيلة مسوَّدات الشعراء ، وهى بالغة الأهمية لأنها ترينا مدى تنقيحهم لأشعارهم إن كانوا قد نقحوا فيها ومدى حِسِّهم بالألفاظ والكلمات ، و هذه المسوَّدات حرية بأن تكون الحقائق الأدبية الخاصة بصاحبها والتى نستخلصها منها صحيحة ما دام قد خلَّفها من ورائه ، أما حين نطلب إلى شاعر أن يعطينا مسوَّدة لبعض قصائده ويلبِّى طلبنا فقد يصنع من أجلنا مسوَّدة خاصة ، وحتى لو لم يصنعها فإن مجرد انتخابه لإحدى مسوَّداته قد يكون مضلِّلا لنا فيما نُسْقطه عليه

من أحكام أو نَسِمُه به من خصائص . ولذلك كان ينبغى الاحتياط فى طلب المسوَّدات من الشعراء الأحياء . وبالمثل ما يُفْضون به كتابيًّا من آراء فى عمل شعرهم وتنقيحه قد يكون بدوره لا يعبر عن الحقيقة تعبيراً دقيقاً .

ومن المصادر الأصيلة المذكرات واليوميات ، ومنها ما هو عام مثل مذكرات محمد حسين هيكل التى كتب فيها عن السياسة المصرية فى النصف الأول من القرن الحاضر ، إذ كان أمينًا للجنة التى وضعت الدستور المصرى لسنة ١٩٢٢ ، وشارك فى أحداث السياسة المصرية من حينئذ حتى قيام ثورتنا المجيدة لسنة ١٩٥٢ ، فطبيعى أن تكون هذه المذكرات مصدراً أساسيًّا فى الكتابة عنه أو قل مصدراً أصيلا ، إذ لا تُعْرَفُ آراؤه السياسية ولا الدور السياسى الذى نهض به دون الاطلاع عليها اطلاعاً كافيًا . وقد تكون اليوميات والمذكرات خاصة بالأديب على نحو ما يلاحَظُ فيما دبَّجه بعض الأدباء من ترجمات شخصية لأنفسهم كما هو معروف عن أحمد أمين فى كتابه «حياتى» وطه حسين فى كتابه « الأيام » . وبمقدار بَوْح الكاتب عن حياته وأحداثها وتجاربها وكل ما عاناه فيها ، غير متستر ولا مُخْف شيئًا من حقائقه تكون قيمة يومياته ومذكراته ومايصنع لنفسه من ترجمة ذاتية . وهو إذا عَمَّى فيها الحقائق أو موَّهها أصبحت لا جَدْوَى لها ، بل أصبحت عديمة القيمة .

ويدخل فى المصادر الأصيلة الأغانى الشعبية حين نتحدث عن أدب أمة من الأمم ومثلها القصة والأقاصيص الشعبية لأنها جميعًا تصوِّر لنا طوابع الأمة وعاداتها وتقاليدها وصُوَرَ تعبيرها عن أفراحها وأحزانها وآلامها وأعراسها ، وحتى قصة ، أو قل ملحمة مثل ملحمة عنترة حين نعرف أنها أُلِّفَتْ فى القاهرة للعهد الفاطمى ، ثم أخذت تتطور بمصر حتى أصبحت ملحمة العرب فى حروبهم مع أعدائهم على مر التاريخ حتى عصر المماليك نستطيع أن نميز فيها بين ما هو حقيقى وما هو أسطورى ، وأن نعرف العادات والتقاليد الحربية فى أزمنة تأليفها وما كان يطوف بالناس من آمال وما كان يراودهم من حُبٍّ للمغامرات ، وقد نقف من خلالها على شىء من السلوك الأخلاقى والاجتماعى .

أما المصادر الثانوية الفرعية فهى كثيرة ، وعادة تُعَدُّ الدواوين الشعرية

مصادر أصلية ، أما ما يروى منها فى كتاب فيعد فرعيًّا ، فمثلا ديوان جرير برواية ابن حبيب يُعَدّ مصدراً أصيلا ، وما أُخذ منه ورُوِىَ فى كتب النحو مثلا أو فى كتاب الأغانى يعد ثانويًّا أو فرعيًّا ، لأن الراوى قد يغير فيه كلمة نَسِيَهَا وقد يغير شطراً . وكان المغنّون أحيانًا يضيفون إلى بعض المقطوعات أبياتًا يستحسنونها أو يرون نظمها وإضافتها ، ولذلك كان ينبغى الاحتياط إزاء ما يروى صاحب الأغانى من أشعار الشعراء . أما ما يرويه من أخبار الشعراء فيُعَدّ فيه مصدراً أصيلا ، لأنه رواه عن معاصرين لهم ، وهوبذلك يحمل أقدم المصادر التى بين أيدينا فيما يختص بأخبارهم حتى ليصبح فى أحوال كثيرة المصدر الوحيد .

وتُعَدُّ فى المصادر الثانوية كل المصادر المتأخرة عن المصادر الأصيلة ؛ فمثلا تراجم الشعراء العباسيين فى القرنين الثانى والثالث للهجرة حين يُعْنَى بها كتاب متأخر مثل مسالك الأبصار لابن فضل الله العمرى يُعَدّ مصدراً ثانويًّا بالقياس إلى كتاب الأغانى للأصبهانى . وأهمية هذا المصدر وأمثاله من المصادر الثانوية أنها قد تحمل اقتباسات من مصادر أصيلة ، وقد تدلنا على مصادر مهمة مفقودة ، وتزوّدنا ببعض نقول عنها ، وبذلك تضع تحت أعيننا مادة جديدة نفيد منها فى بحوثنا المختلفة . على أنه ينبغى ألا نثق بأخبارها ثِقَةً ، فقد تحمل أخباراً متهمة تضللنا فى الحكم على الشاعر أو الأديب ، ومن أجل ذلك يحسن دائمًا مقارنة ما فيها من أخبار وحقائق أدبية بالمصادر الثانوية الأخرى للتأكد من صحتها .

ويدخل فى المصادر الثانوية بالقياس إلى دراسة الشعراء كل ما يساعد على فهمهم وفهم أشعارهم ، وبذلك تدخل شروح دواوينهم وتدخل الكتابات التاريخية والاجتماعية والثقافية التى تصور لنا روح العصر الذى عاشوا فيه ، وهى تتفاوت فى أهميتها ، فمنها ما يصبح ضروريًّا للبحث ، حتى ليُعَدُّ مادة أساسية من مواده . وهل نستطيع أن نفهم زياداً وخطابته ، أو الحجاج وخُطَبه دون أن نتمثّل عصرهما وأحداثه التاريخية تمثلا دقيقًا ؟ وبالمثل لا نستطيع أن نفهم المتنبى دون أن نعرف الظروف الثقافية والاجتماعية والتاريخية والسياسية التى تقلّب فيها وتنفّس ، مما يضطرنا إلى الرجوع إلى مصادر شتى فى عصره ، حتى نفقه شعره فقهاً دقيقاً ونستطيع تفسيره وتحليله .

٢

استخدام القدماء للمصادر

مرَّ بنا فى غير هذا الموضع أن الرواية الشفوية ظلت غالبة على كثير من المعارف فى التشريع الإسلامى وغير التشريع ،وأن الحديث النبوى ظل يُرْوَى على مدى الحقب والأزمان ، وأن هذا الطابع للرواية ظل مسيطراً على التأليف أجيالا متعاقبة . وبذلك كانت المشافهة — وظلت — المصدر الأول المعتمد بين العلماء حتى بعد انتشار التدوين واستقراره . فالأساس أن يأخذ التلميذ عن أستاذ مستمعاً منه وراوياً عنه ، وخاصة فى المعارف الشرعية والأدبية واللغوية والتاريخية . وأعدَّ ذلك من قديم إلى أن تظهر فكرة السَّند الذى يوضع أمام الخبر ، وهو يَعْنى إثبات الشاهد الأول الذى سمع الخبر ، ثم من حَمَلَهُ عنه من جيل إلى جيل . فالراوى للحديث مثلا من القرن الثالث الهجرى لا بد أن يذكر الرواة بينه وبين الراوى الأول الذى سمعه من الرسول عليه السلام ، ويسمعه منه تلاميذه : فيروونه ، ويظل يحمله جيل إلى جيل ، وبذلك طالتْ أسانيد الحديث . وهذا نفسه حدث فى الأخبار التاريخية على نحو ما يصوّر ذلك تاريخ الطبرى . فكل خبر يُشْفَع بسند . وما نزال ننتقل من سَنَد إلى سند ، وقد يحمِل الخبر أكثر من شاهد ويحمله عنهم رواة متعاقبون ، وبذلك تعدَّدت صورة الخبر الواحد وتعددت أسانيده . وبالمثل نجد أبا الفرج الأصبهانى يحوّل كتابه « الأغانى » إلى أخبار مُسندة إلى رواتها . فكل خبر وكل شعر معه رواته على مر الأجيال . وكذلك صنعوا برواية اللغة والنحو ، فأسندوا فيهما لكل عالم روايته أو رأيه ، وإن لم يتمسكوا بنظام السند الدقيق . ولا شك فى أن هذه العناية بالرواية والمشافهة جعلت المادة التى يحملانها حيَّة ، إذ لسان يحملها عن لسان ، وكأنما يَنْطقها صاحبها بلسانه ، مهما تطاولت الحقب .

وهذه المصادر الحية أو الشفوية هى أولى المصادر فى الأدب واللغة ، وقد عُنى بها القدماء كما قدمنا عناية واسعة ؛ فكل خبر وكل رأى وكل شعر وكل نَصٍّ يُذْكَرُ رواته ومن سمعوه من شهود العيان ، ويأخذ هذا شكلَ سيولٍ متلاحقة

حتى بعد العناية بالتدوين والتصنيف ، وما الكتب المدوَّنة الأولى إلا مجموعات من روايات ، تتوالى فى صفوف من الشهود . ويكفى أن نرجع إلى كتاب الأغانى الذى يبلغ واحداً وعشرين مجلداً ضخماً فسنراه مجاميع هائلة من أسانيد ، فمع كل شعر وكل خبر السند الشاهد على صحتهما وصدقهما ، بقدر ما استطاع أبو الفرج أن يؤدى الأمانة العلمية فى ذلك . ومثل صنيعه صنيع القالى فى كتابه الأمالى . فالرواية والمشافهة دائماً أساس فى كل ما يدوّن العالم فى اللغة أو على الأقل أساس فى أكثر ما يؤلف ويصنّف . وكان ذلك دافعاً لهم على شدة التحرى فى السماع ودقة الضبط للغة وللأشعار ، كما كان دافعاً لهم على التلمذة على الأساتذة النابهين وأن يحافظوا على المادة العلمية بصورها وهيآتها وكل ما تمتاز به من سمات خاصة ، لفظية وغير لفظية .

وجعلهم هذا الصنيع منذ أول الأمر يتنبهون لفكرة المصادر ، فكل خبر معه مصدره ، وكل كلمة معها مصدرها ، عناية لم تَحْظَ بها لغة ولا أدب كما حَظِيَ الأدب العربى ولغته . وقد أخذت تتكوَّن فيهما طبقات من الحفَّاظ للروايات على شاكلة طبقات المحدّثين ، ويصوّر ذلك السيوطى فى مُزْهره ، فيقول : « وظائف الحافظ فى اللغة أربعة ، أحدها — وهو أعلاها — الإملاء . . . وطريقته فى الإملاء كطريقة المحدّثين سواء : يكتب المستملى أول القائمة : مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا فى يوم كذا ، ويذكر التاريخ ، ثم يورد المملى بإسناده كلاماً عن العرب والفصحاء فيه غريب يحتاج إلى التفسير ، ثم يفسره ، ويورد من أشعار العرب بأسانيده ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد ما يختاره . وكان هذا فى الصدر الأول فاشياً كثيراً ، ثم مات الحفَّاظ وانقطع إملاء اللغة والشعر . . . وآخر من علمته أملى على طريقة اللغويين أبو القاسم الزَّجَّاجى وله أمالٍ كثيرة فى مجلد ضخم ، وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وثلثمائة » .

والسيوطى يبالغ فى اختتامه لطبقة اللغويين المُسْلين بالزجاجى ، فقد ظل الإملاء بعده على نحو ما هو معروف عن أمالى القالى المتوفى سنة ٣٥٦ وأمالى المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ . ومنذ القرن الثالث الهجرى يزدهر تصنيف الكتب ، ويَظَلّ التصنيف فى اللغة والأدب مطبوعاً بطوابع الإملاء والرواية الشفوية والعناية بالأسانيد ،

على نحو ما يلقانا فى كتاب الأغانى للأصبهانى ، وقد أشرنا إلى ذلك مراراً . وأخذت تظهر عند المصنّفين فى اللغة والشعر وغيرهما عناية شديدة بذكر المصادر الأساسية التى اعتمدوا عليها فى تأليف مصنّفاتهم مع عنايتهم مع ذلك بالأسانيد التى تحملها إلى أقصى حد ممكن ، إذ هى المصادر الأصيلة الأولى التى ينبغى دائماً الرجوع إليها ، وانظر مثلا مقدمة معجم أبى منصور الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠ والذى سماه تهذيب اللغة فستراه يعرض لقارئه أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم فى مادة كتابه متحدثاً عن حياتهم بإيجاز وعن آثارهم اللغوية التى انتفع بها ، وقد بلغوا أربعة وثلاثين إماماً ، فى مقدمتهم الخليل بن أحمد الذى تبعه فى ترتيب معجمه على مخارج الحروف . ونصّ على سبعة بجانبهم طعن فى روايتهم لما دوّنوا فى كتبهم من السقيم والمصحّف والمحرّف ، وذكر بين هؤلاء المتهمين ابن دريد والليث بن المظفّر وأحمد بن محمد البشتى . وسجل على الأخير طائفة من أخطائه . ثم يقول مبيّناً دقته : « ولم أودع كتابى هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لى سماعاً منهم أو روايةً عن ثقة أو حكايةً عن خطّ ذى معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتى ، اللهم إلا حروفاً وجدتها لابن دريد والليث بن المظفّر فى كتابيهما ، فبيّنت شكى فيها وارتيابى بها ، وستراها فى مواقعها من الكتاب ووقوفى فيها » . وواضح أن الأزهرى اشترط على نفسه أن لا يدوّن فى كتابه إلا ما سمعه عن العرب شفاها ، وكان قد أقام فى بواديهم مدة من الزمن ، وإلا ما رواه عن الثقات عن شيوخهم ممن سماهم من أئمة اللغة ، أو عن بعض كتب هؤلاء الأئمة التى سماها فى التعريف بهم فى مقدمته مشترطاً فيها أن تكون مكتوبة بخط أحد علماء اللغة الثقات . ويزيد ، كما أسلفنا ، كتابات سبعة من اللغويين ذاعت كتاباتهم فى الناس ، ويعترف بأنه روى عن اثنين منهم حروفاً هما الليث تلميذ الخليل الذى قيل إن معجم العين المنسوب إلى أستاذه من صنعه ، وابن دريد صاحب معجم الجمهرة ، ويقول إنه أورد هذه الحروف مع بيان اتهامه لها فى مواضع إيرادها المختلفة . وعلى هذا النحو عيّن الأزهرى مصادره مبيناً الوثيق منها وأنه كوّن منه مادته ، كما بيّن المتهم الذى نقل عنه بعض حروف يسيرة .

وكلما تقدمنا مع الزمن وجدنا اهتماماً بالغاً بالمصادر ، ومن يرجع إلى كتاب

المخصَّص فى اللغة لابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ — وهو معجم موزع على الموضوعات والمعانى — يجده يذكر فى مقدمته مصادره التى استقى منها مادة كتابه ، وعلى رأسها كتب الأصمعى المتوفى سنة ٢١٥ ، وخاصة كتبه فى السلاح والإبل والخيل ، وقد نشر « هفنر » الكتابين الأخيرين كما أسلفنا فى غير هذا الموضع ، ومثل هذه الكتب كتب أبى زيد معاصره فى الغرائز والجراثم ، وكتب أبى حاتم سهل بن محمد السجستانى المتوفى حوالى سنة ٢٥٠ وتتناول الأزمنة والحشرات والطير ، وكتابا أبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٣ : غريب الحديث ، والمصنَّف وهو فى ألف باب ، ويحتوى مائتين وألف شاهد ، وهو أول معجم عربى كبير رُتب على الموضوعات مثل كتاب المخصص تماماً . ويذكر ابن سيده من مصادره أيضًا كتب ابن شميل المتوفى سنة ٢٠٣ من مثل كتاب الصفات وكتاب غريب الحديث ، وكتب ابن الأعرابى المتوفى سنة ٢٣١ من مثل كتاب النوادر وكتاب أبيات المعانى وكتاب أسماء الخيل ؛ وكتب يعقوب بن السكيت المتوفى سنة ٢٤٣ وعلى رأسها كتاب إصلاح المنطق المنشور بدار المعارف ، وكتاب الألفاظ وقد نُشر له تهذيب فى بيروت ، ويذكر الأزهرى فى مقدمة معجمه أن الكتاب كان يقع فى ثلاثين جزءاً . ومن الكتب الأخرى لابن السكيت التى اعتمد عليها ابن سيده كتاب الفرق ، وهو مذكور فى كتاب المعرَّب للجواليقى ، وكتاب الأصوات ، وكتاب الزَّبرْج ، وكتاب المثنى والمكنى والمبنى والمؤاخَى وهو مذكور فى المزهر ، وكتاب المد والقصر أو الممدود والمقصور وذكر ابن جنى فى الخصائص أن له عليه شرحًا ، وكتاب معانى الشعر أو أبيات المعانى وهو مذكور فى الخزانة . ومما يذكره ابن سيده كتب أبى حنيفة الدينورى المتوفى سنة ٢٨٢ ، وتتناول النبات والأنواء ، وكتابا ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ : الفصيح وقد شرحه العلماء شروحًا كثيرة ، وكتاب النوادر . ويضيف ابن سيده إلى ذلك كتب المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ من مثل المذكر والمؤنث وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه ، وكتب ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ من مثل كتاب الأشربة وكتاب معانى الشعر وكتاب الأنواء وكتاب غريب القرآن وكتاب غريب الحديث وكتاب الميسر والقداح ، وكتب اللحيانى المتوفى فى القرن الثالث الهجرى فى اللغة . وكتب كُراع على بن الحسين الرؤاسى المتوفى

سنة ٣١٧ من مثل كتاب المنضّد فى اللغة ومختصره المجرد . ويذكر ابن سيده من كتب اللغة ومعاجمها التى استعان بها فى تصنيف كتابه معجم الجمهرة لابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ ومعجم العين المنسوب إلى الخليل . ويذكر أيضًا كتاب البارع لأبى على القالى المتوفى سنة ٣٥٦ وهو كتاب كبير فى اللغة ، وكتاب الزاهر فى معانى كلمات الناس لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ . ويقول إنه حلّى كتابه بما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلّلة الممثّلة ، وبكتابات أبى على الفارسى المتوفى سنة ٣٧٧ ويذكر منها كتابه الإيضاح ، وكتاب الحجة فى علل القراءات السبع الذى شرح فيه علل تلك القراءات كما دوّنها أستاذه ابن مجاهد فى كتابه السبعة ، وكتابه الأغفال فيما أغفله الزجاج فى حروف المعانى ، وكذلك إملاءاته المنسوبة إلى البلدان التى أملاها أو صنّفها فيها مثل الحلبيات والقَصْريات والبغداديات والشيرازيات والبصريات والعسكريات . ويذكر أيضًا بين مصادره شرح السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ لكتاب سيبويه وهو شرح ضخم مشهور لعله أهم شروح الكتاب ، كما يذكر كتب ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ ويقول إنه قرأ كل ما سقط إليه منها مثل التمام فى شرح شعر الهذليين وكتاب المعرب وكتاب الخصائص وكتاب سر الصناعة وكتاب المتعاقب وشرح شعر المتنبى وتفسير شعر الحماسة . ويجعل ختام مصادره كتب أبى الحسن على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤ وهى كتاب الجامع فى تفسير القرآن ، وكتاب المبسوط فى شرح كتاب سيبويه ، وهو شرح مشهور، وشرح موجز أبى بكر بن السَّرىّ بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ ولعله يريد بموجزه كتابه المعروف باسم الأصول فى النحو ، وهو فى أبوابه وفصوله . وبجانب ذكْر ابن سيده لهذه المصادر الكثيرة التى كوّن منها مادة كتابه يقفنا على ما ينقصها ، أو على الأقل ما ينقص الكثير منها من عدم النص على اللغات وعدم التفرقة بين الواوى واليائى فى الألفاظ وكذلك بين القلب والإبدال وبين ما هو جمع وما هو اسم جمع ، ويقول إن كثيرين من اللغويين لا يحققون فى حديثهم عن اشتقاق الكلمات ولا يعنون ببيان التأنيث والتذكير والمقصور والممدود : وقد يستشهدون على كلمة ببيت ليس فيها شىء منها إلا ما قد يتصوره الوهم ، ويقول إنه سيقدم فى كتابه الأعم فالأعم على الأخص فالأخص ، وأنه سيأتى بالكليات قبل الجزئيات وأنه سيبتدئ بالجواهر ثم

يذكر الأعراض إلى غير ذلك مما يفيض فى بيانه . ونحن إنما يهمنا حديثه عن مصادره ، وأنه لم يكد يترك شيئًا منها إلا سجله ونصّ عليه ، وكثير منها كان يتألف من مجلدات ضخمة ، أفنى عمره فى قراءتها واستيعابها وتمثّلها أروع تمثل .

وكان ابن عبد البر النّمرى القرطبى الحافظ الكبير المتوفى سنة ٤٦٣ يعاصر ابن سيده ، ومن أهم مصنفاته كتاب « الاستيعاب فى معرفة الأصحاب » وكتاب « الدرر فى اختصار المغازى والسير » الذى عرضنا له فى غير هذا الموضع ونراه يعنى فى الكتابين بذكر مصادره ، وقد أجملها فى الكتاب الثانى ، وفيه يسوق رواياته لسيرة ابن إسحق المتوفى سنة ١٥٠ مفصّلا لها قائلا : « ما كان فى كتابنا هذا عن ابن إسحق فرواينا فيه عن عبد الوارث بن سفيان ، عن قاسم بن أصبغ ، عن محمد بن عبد السلام الخشنى ، عن محمد بن البرقى ، عن ابن هشام ، عن زياد البكّائى ، عن محمد بن إسحق . وقراءةً منى أيضًا على عبد الله بن محمد بن يوسف ، عن ابن مفرّج ، عن ابن الأعرابى ، عن العطاردى ، عن يونس بن بكير ، عن ابن إسحق . وقراءة منى أيضًا على عبد الوارث بن سفيان ، عن قاسم بن أصبغ ، عن عبيد بن عبد الواحد البزّار ، عن أحمد بن محمد بن أيوب ، عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحق » . وواضح أنه لم يكتف فى سيرة ابن إسحق بقراءتها مكتوبة بل مضى يأخذها شفاها عن جِلّة الرواة ، حتى تكون خالية من كل تصحيف وتحريف ، ولم يأخذها عن طريق واحد . بل تتبع طرقها الثلاثة التى انتشرت بها ، وهى طريق ابن هشام المعروف باسم سيرة ابن هشام وقد طُبعت فى عصرنا مراراً ، وطريق يونس بن بكير وبمكتبة القرويين بفاس مخطوطة من هذا الطريق ، ثم طريق إبراهيم بن سعد ، وبذلك كانت أمامه ثلاثة طرق أو ثلاث روايات لسيرة ابن إسحق ، ليقابل بينها ويقارن ، ويختار ما يرجحه عن بيّنة من هؤلاء الأعلام الذين رووا السيرة جيلا بعد جيل حتى انتهت إليه . ويذكر ابن عبد البر أنه اعتمد أيضًا على كتاب المغازى لموسى بن عقبة المتوفى سنة ١٤١ ويوضح ذلك قائلا : « وما كان فى الكتاب عن موسى بن عقبة ، فقرأته على عبد الوارث بن سفيان واحمد بن محمد بن أحمد ، عن قاسم ، عن مطرّف بن عبد الرحمن بن قيس ، عن يعقوب ، عن ابن فُليح ، عن موسى بن عقبة ، ولى فى ذلك روايات

وأسانيدمذكورة فى صدر كتاب الصحابة» وهو يريد كتابه « الاستيعاب » و فيه يقول إن مارواه عن موسى بن عقبة فمن طريقين : أحدهما هذا الطريق ، عن يعقوب عن ابن فليح ، والثانى عن خلف بن قاسم عن أبى الحسن عن أبى العباس بن محمد ابن عبد الغفار يعرف بابن الوَنّ المصرى عن جعفر بن سليمان النوفلى عن إبراهيم ابن المنذر الحزامى عن محمد بن فليح ، عن موسى بن عقبة . والطريقان جميعا أخذهما ابن عبد البر قراءة على شيوخه الأثبات .ويقول إنه اعتمد كذلك على كتاب المغازى للواقدى المتوفى سنة ٢٠٧ ويذكر أن « فى الفهرسة » روايته لهذا الكتاب ، والفهرسة سجل يدوّن فيه العلماء رواياتهم للكتب عن أساتذتهم بأسانيدها المختلفة ؛ ويوضح حَمْلَهُ لهذا الكتاب فى مقدمة الاستيعاب قائلا : « أخبرنى به خلف عن قاسم ، عن أبى الحسن ، عن أبى العباس بن الوَنّ عن جعفر بن سليمان النوفلىّ ، عن إبراهيم بن المنذر الحزامى ، عن الواقدى » . وهذه المصادر جميعًا هى المصادر الأساسية حتى اليوم للسيرة النبوية ومغازى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وضعها ابن عبد البر أمامه مصابيح تهديه فى كتابته عن السيرة ومغازيها ، بعد أن استوثق من روايتها على خير وجه علمى ممكن . ويذكر بين مصادره كتابا لأبى بكر أحمد بن أبى خيثمة زهير بن حرب النسائى البغدادى وهو — كما مرّ بنا — من تلاميذ أحمد بن حنبل توفى سنة ٢٧٩ ويقول إنه رواه عن عبد الوارث عن قاسم ، عن ابن أبى خيثمة ، ومعروف أنه كان له كتاب التاريخ الكبير فى تعديل الرواة وتجريحهم ، ويبدو أنه كان له أيضًا كتاب فى السنن والحديث ، إذ يروى ابن عبد البر فى كتابه أحاديث مختلفة عنه . وقد روى أحاديث من غير طريقه ، ولكنه لم يُعْنَ ببيان كتبها ، لأنه عُنِى مع كل حديث ببيان سنده وكأنه عد السند نفسه مصدراً واضحًا لروايته ، على نحو ماصنع بحديث جابر فى حجة الوداع فقد رواه بطريقين ، ويطابق ثانيهما رواية مسلم فى صحيحه وأبى دواد فى سننه ، ولم يذكرهما اكتفاء بشهرة هذا الطريق بين العلماء ، إذ لم يكن فى عصره عالم أو حافظ لايعرفه .

وكلما دار الزمن بنا دورة رأينا اهتمام العلماء بالمصادر يزداد ، توثيقًا لما يؤلفون ويصنفون ، ونقف قليلا عند ياقوت الحموى فى كتابيه « معجم الأدباء » ومعجم

البلدان » فإن من يرجع إلى كتابه الأول يجده يسجل فى مقدماته كثيراً من المصادر التى اعتمد عليها فى تأليفه مما يتصل بتراجم اللغويين والنحاة ، وذكر فى ثناياه بعض مصادره ، وبالمثل صنع فى كتابه « معجم البلدان » بل لقد أسهب إسهاباً طويلا فى بيان مصادره فيه ، وهو يفصّل القول فيها على هذا النمط : « قد صنّف المتقدمون فى أسماء الأماكن كتباً ، وبهم اقتدينا ، وبهم اهتدينا ، وهى صنفان : منها ما قُصد بتصنيفه ذكر المدن المعمورة والبلدان المسكونة المشهورة ، ومنها ما قُصد به ذكر البوادى والقفار ، واقتُصر على منازل العرب الواردة فى أخبارهم والأشعار . . . فأما من قصد ذكر العمران فجماعة وافرة ، منهم من القدماء والفلاسفة والحكماء أفلاطون وفيثاغورس وبطليموس وغيرهم كثير من هذه الطبقة ، وسموا كتبهم فى ذلك جغرافيا . . . ومعناه صورة الأرض ، وقد وقفت لهم منها على تصانيف عدة جُهلت أكثر الأماكن التى ذُكرت فيها وأبْهم علينا أمرها ، وعُدمت ، لتطاول الزمان فلا تُعْرف» . وواضح أنه يبدأ مصادره بالمصادر اليونانية التى وضع العرب على أساسها كتبهم الجغرافية ، ويقول إنه قرأ عِدَّةً منها ، غير أن الأماكن التى ذُكرت فيها انبهمت أو عَفتْ آثارها لطول الزمان بينه وبين جغرافيي اليونان القدماء . ورجوع ياقوت إلى هذه المصادر اليونانية المترجمة يشبه رجوعنا إلى المصادر الأجنبية فى الموضوعات المتصلة بها . ويذكر بعقبها الجغرافيين الإسلاميين الذين عُنوا بالبلاد والممالك وعَيَّنوا مسافة الطرق والمسالك ، ولا يكاد يكون هناك جغرافى إلا ويذكره ، فهو يذكر ابن خُرْدَاذَبَه ، وأحمد بن واضح اليَعْقوبى والجَيْهانى وابن الفقيه وأبا زيد البَلْخى والإصْطَخْرى وابن حَوْقَل والبشّارى صاحب أحسن التقاسيم والحسن بن محمد المهلبى وابن أبى عَوْن البغدادى وأبا عُبَيْد البَكْرى صاحب كتاب المسالك والممالك . ثم يذكر مَن صَبُّوا عنايتهم على جغرافية جزيرة العرب ومنازلها البدوية ، من مثل الأصمعى ، ويقول إنه ظفر بكتابه رواية لابن دريد عن عبد الرحمن بن أخى الأصمعى عن الأصمعى ، ومثل هشام بن محمد الكلبى فى كتابه اشتقاق البلدان وأبى عبيد السَّكونى والحسن بن أحمد الهَمْدانى فى كتابه جزيرة العرب ، وأبى محمد الأسود الغُنْدجانى فى كتابه مياه العرب ، وأبى زياد الكلابى فى نوادره ويقول إن فيها قدراً صالحاً وقفت

على أكثره ، ثم محمد بن إدريس بن أبي حفصة فى كتابه مناهل العرب والزمخشرى فى كتاب لطيف له فى ذلك وتلميذه أبي الحسن العمرانى وما زاده على كتاب أستاذه. ويذكر أن لأبي عبيد البكرى فى أماكن جزيرة العرب كتابا سماه « معجم ما استعجم من أسماء البقاع » ويقول إنه لم يره على الرغم من بحثه طويلا عنه . ثم يقول إنه نظر أيضاً فى كتاب ما اختلف وائتلف من أسماء البقاع للحازمى ، وكان عجبه شديداً حين رآه مُقْتَبَساً من كتاب ألَّفه أبو الفتح نصر بن عبد الرحمن الإسكندرى النحوى ، وهو بنفس الاسم أو العنوان : « ما اختلف وائتلف من أسماء البقاع » وينوّه بهذا الكتاب ويقول إنه تأليف رجل ضابط قد أنفد فى تحصيله عمراً وأحسن فيه عيناً وأثراً ، وكل مانقله منه قد نبَّه إليه وأحاله عليه ، حتى لا يضيع نَصبه ولا يخمل ذكره . ثم يقول إنه بالإضافة إلى هذه الكتب الجغرافية المدوَّنة التى اعتمد عليها فى مادّة كتابه رجع إلى دواوين العرب القدماء والعباسيين ، ناقلا منها ومن تواريخ أهل الأدب والمحدّثين ، كما نقل من أفواه الرواة ومن تفاريق الكتب . وسجّل بجانب ذلك كله مشاهداته فى رحلاته وأسفاره . وعلى هذه الشاكلة لم يترك ياقوت مصدراً اطلع عليه وأفاد منه إلا ذكره . وذكر أيضاً مصدرين آخرين هما سماعه من العلماء الثقات الذين يسميهم الرواة ، ثم رحلاته فى البلاد العربية وتطوافه فيها ومشاهداته وهى مصدر جغرافى حى ، إذ يتحدث عن كثير من البلدان حديث المعاين المشاهد . ونراه فى كل بلد كبير يذكر من نشأوا بها و عاشوا فيها من جِلَّة العلماء والأدباء كُتَّاباً و شعراء ، مما يضاعف قيمة كتابه ويجعله مصدراً من مصادر الأدب ورجاله وكثيراً ما يذكر بعض الأشعار فى البلدان وفى أسماء البقاع ومناهل المياه .

ونعرض لمثلٍ من كتب تفسير القرآن الكريم هو البحر المحيط لأبي حيان المتوفى سنة ٧٥٤ ونراه حريصاً فى مقدمته له على ذكر مصادره التى صَنَّفَ منها مادته الغزيرة ، وهى مادة اتصلت بعلوم مختلفة ، وهو يُحْصِي المصادر المتصلة بكل منها ، أما فى علم اللغة فيذكر كتاب الفصيح لثعلب ومعجمى المخصص والمحكم لابن سيده وتهذيب اللغة للأزهرى والموعب لتَمَّام بن غالب المعروف بابن التَّيَّانى والجامع لأبي عبد الله بن جعفر القَيْرَوانى المعروف بالقَزَّاز ، ومعجم

الصّحاح للجوهرى والبارع لأبى على القالى ومجمع البحرين للصاغانى ؛ ودواوين طائفة من الشعراء الجاهليين وكتاب الأفعال وتصاريفها لكل من ابن القُوطيّة وابن طريف والسَّرَقُسْطِى وابن القَطّاع . ويذكر فى علم النحو كتاب سيبويه وكتاب الممتع فى التصريف لابن عصفور وكتاب التسهيل لابن مالك . ويقول إنه أخذ هذا الفن على أستاذه أحمد بن إبراهيم بن الزبير المتوفى سنة ٧١٠ . ويذكر فى علم البيان والبديع مقدمة ابن النقيب المصرى المتوفّى فى القرن السابع لتفسيره العظيم وكانت فى مجلدين ، ومنهاج البلغاء لحازم القرطاجنى ، ويقول إنه درس هذا الفن أيضًا على أستاذه ابن الزبير . ويُحْصى فى الحديث النبوى طائفة من أمهاته مثل صحيحى البخارى ومسلم وسنن أبى داود وسنن النَّسائى وسنن ابن ماجه والجامع للتِّرْمذى ومسند الشافعى ومسند الطيالسى ومسند الدارمى وسنن الدَّارقُطْنىّ ومعجم الطبرانى الكبير ومعجمه الصغير ومستخرج أبى نُعَيْم على مسلم . ويذكر فى أصول الفقه كتاب المحصول لأبى عبد الله محمد بن عمر الرازى وكتاب الإشارة لأبى الوليد الباجى ؛ ويقول إنه أخذ هذا الفن عن أستاذيه ابن الزبير وفضل بن إبراهيم المعافرى . ويشير هنا إلى آخرين من أساتذته درسوا هذا العلم وأسهموا بالتأليف فيه . ويقول إنه درس علم الكلام على الشيخ شمس الدين الأصبهانى . ويذكر فى علم القراءات كتاب الإقناع لابن الباذش فى القراءات السبع وكتاب المصباح لأبى الكرم الشهرزورى فى القراءات العشر ويقول إنه قرأ القرآن بقراءاته السبع فى غرناطة على ابن الطَّبّاع وعبد الحق بن على الأنصارى . كما قرأه بقراءاته الثمان بثغر الإسكندرية على ابن المربوطى ، وبالقاهرة على الشيخ فخر الدين المليجى ، ويقول إن له فى القراءات منظومة فى ألف بيت وأربعة وأربعين . ثم يعرض لكتب التفسير ويشيد بتفسير الزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ وتفسير عبد الحق بن عطية المتوفى سنة ٥٤١ . ثم يعيّن من روى عنهم التفسيرين . أما تفسير الزمخشرى فأخذه عن أستاذه ابن الزبير قراءة وإجازة . ويقول إنه أخبره به عاليًا أبو الحسن المقدسى عن أبى طاهر الخشوعى . وأما تفسير ابن عطية فأخذه عن أبى على الحسن بن عبد العزيز القرشى قراءة منه عليه لبعضه ومناولةً عن الحافظ أبى الربيع سليمان بن موسى الكلاعى ، عن ابن حبيش الذى قرأه جميعه على مصنفه . وأخذه أيضًا عن أبى الحسن محمد بن أبى عامر يحى بن

عبد الرحمن الأشعرى إجازة كتبها له بخطه بغرناطة ، عن أبى الحسن على بن أحمد الغافقى بقرطبة عن ابن عطية . ويقول إنه اعتمد فى أكثر نقوله فى كتابه على كتاب التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب وكان فى مائة سفر . وواضح أن أبا حيان يعيّن من أخذ عنهم علوم النحو والبيان وأصول الفقه وعلم الكلام والقراءات وتفاسير الذكر الحكيم ، ويُعْنَى خاصة ببيان من روى عنهم تفسير الزمخشرى وابن عطية لأنه كثير المراجعة لهما فى تفسيره .

ولانكاد نقرأ كتاباً مهماً منذ القرن الرابع الهجرى إلا ومعه مثل هذه المصادر الكثيرة ، ولعل علماً لم يُعْنَ حَمَلَتُهُ والمؤلفون فيه بذكر طرقه ورواته مثل علم القراءات ، أو بعبارة أخرى بذكر مصادره ، ومن يرجع إلى كتاب السبعة لابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ يجده يُعْنَى ببيان رواية الأئمة السبعة عن جلّة التابعين والصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم . ثم يحصى الطرق إلى كل إمام من السبعة طريقاً طريقاً ، وقد أخذت تتكاثر هذه الطرق مع طول الزمن . حتى غدت تُعَدّ بالعشرات ، فالقارئ الثبت لا يعرف طريقا واحداً إلى الإمام الكبير ، بل يعرف عشرات الطرق ، وبذلك ظلت الرواية للقراءات حيّة بجانب المؤلّفات المدوّنة ، بل إن هذه المؤلفات لا يدوّنها إلا مَنْ روى تلك الطرق ، وشهد له بروايتها أساتذته من القراء النابهين . وكل حرف من حروف القرآن الكريم معه طريقه أو قل مصادره . ولا نقرأ فى كتاب النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى أو الإتحاف فى القراءات الأربع عشرة لابن البنّا الدمياطى حتى تهولنا هذه الطرق التى كانت منقوشة نقشاً ، بل محفورة حفراً فى أذهان القراء ، يأخذها خالفهم عن سالفهم جيلا بعد جيل ، وما تدوينها إلا تسجيلٌ كتابىٌ لروايتها بجميع هيئاتها وجميع شاراتها وكل ما يسمها من تسهيل أو إمالة . ونظن ظناً أن هذه العناية الشديدة بمصادر القراءات هى التى أشعلت فى نفوس القوم منذ أول الأمر الحرص على ذكر المصادر والمبالغة فى ذلك وخاصة فى علوم اللغة والبلاغة ، ومن يرجع إلى شرح السبكى لتلخيص القزوينى فى علوم البلاغة يجده يذكر فى مقدمته أنه رجع إلى نحو ثلثمائة مصدر ، إذ لم يترك كتاباً فى البلاغة ولا بحثاً يتصل بها فى كتاب من كتب علم الأصول إلا رجع إليه وأفاد منه . وتتوالى عند السيوطى فى

مقدمة كتابه بغية الوعاة فى تراجم النحاة عشرات المصادر ، وبالمثل فى مقدمة كتابه الإصابة فى تراجم الصحابة ، وفى مقدمة الإتقان فى علوم القرآن وهو لا يترك بابًا فيه ولا مسألة دون أن يحصى كل ما كتب فيهما ويسجله تسجيلا دقيقًا ، بحيث نصبح بإزاء مئات من المصادر وحشود لا تكاد تحصى .

وكانوا أحيانًا لا يسجلون مصادرهم فى مقدمات كتبهم ، ولكن حين ينقلون من مصدر فى تضاعيفها يسجلونه وينقلون لفظه بكلماته وحروفه ، ومن خير ما يصور ذلك كتاب المغرب فى حلى المغرب لابن سعيد الذى تحدث فيه — كما مرَّ بنا — عن مصر والمغرب والأندلس وما كان فى كل بلد من بلدانها جميعًا من نشاط شعرى وشعراء فإنه عُنِى بذكر مصادره عناية دقيقة . ومَنْ يرجع إلى القسم الأندلسى الذى نشرته بدار المعارف يجد كتاب المسهب للحِجارى يتردَّد فيه ، وهو أصله الذى بُنِى عليه ، وتتردَّد معه فى التعريف بجغرافية البلدان الأندلسية كتابات أحمد بن محمد بن موسى الرازى ، وكتاب المسالك والممالك لابن حوقل . وكتاب فرحة الأنفس لابن غالب . أما تاريخ الأندلس فينقل فيه عن ابن حيان مؤرخها ، وعن تاريخ إفريقية والمغرب للرقيق القيروانى ، وعن نَقْط العروس لابن حزم ، وتاريخ غرناطة للملاحى . وفى كتب التراجم العامة ينقل عن تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى وجذوة المقتبس للحميدى ، والصلة لابن بشكوال . وينقل فى كتب التراجم الخاصة عن كتاب القضاة لابن حيان ، وكتاب آخر فى نفس الموضوع لابن عبد البر . أما الشعر والشعراء فينقل فيهما عن كتاب الحدائق لابن فرج الجَيَّانى ، وكتاب البديع فى فصل الربيع لحبيب ، وكتاب حديقة الارتياح فى وصف حقيقة الراح لأبى عامر محمد بن مسلمة ، وكتاب الحديقة فى البديع لأبى محمد الحجارى ، ورسالة الطرف للشقندى ، وسقيط الدرر ولقيط الزهر فى بنى عباد وأشعارهم لابن اللبانة . والمطمح وقلائد العقيان للفتح بن خاقان ، واليتيمة للثعالبى ، والذخيرة لابن بسام ، وسمط الجمان لأبى عمرو بن الإمام . وزاد المسافر لأبى بحر صفوان بن إدريس ، وكتاب المغرب فى آداب المغرب لابن اليسع . وخريدة القصر للعماد الأصفهانى ، وعقود الجُمان فى شعراء الزمان للكمال بن الشعَّار . والمطرب من أشعار أهل المغرب لابن دِحْية . وكتاب مُلَح الزجالين للحسن بن أبى نصر

الدبّاغ ، وبعض دواوين الشعراء النابهين مثل ابن الزقاق والرصافى .

ولعل فى هذا كله ما يصور مدى احتكام أسلافنا إلى المصادر وانتفاعهم بها ونَصّهم عليها فى مقدمات كتبهم وفى تضاعيفها ، على اختلاف أنواعها وموضوعاتها ، وكانوا غالبًا إذا نقلوا منها لم يلخصوا ولم يحرفوا فى عباراتها ، بل يتقيدون بالألفاظ تقيداً شديداً ، مع تسمية المنقول عنه من الكتب أو من الأساتذة والشيوخ ، دقةً فى النقل ومبالغةً فى التحرى .

٣

نقد القدماء للمصادر

لعل أمة لم تُعْنَ بنقد المصادر كما عُنيت الأمة العربية . وكان أهم ما دفعها إلى ذلك عنايتها بالحديث النبوى ؛ فكل حديث تُعْرَضُ مصادره على النقد أو قل على التشريح ، مما جعلهم يؤلفون مجلدات فى الرواة أو كما يسمونهم رجال الأسانيد يتتبعونهم فيها تتبعًا دقيقًا ، مصورين لحياتهم وسلوكهم وكل ما اضطربوا فيه من شئون الحياة العملية ، حتى يكونوا على بينة من جميع أمورهم ؛ ومن أقدم من ترجم لرواة الحديث ابن سعد فى طبقاته .

والتجريح لرواة القرن الأول قليل . وذلك قبل أن تتكاثر الأهواء وتتعدد النحل ؛ فلا يوجد بينهم ضعيف إلا الواحد بعد الواحد مثل المختار الثقفى الكذاب المتوفى سنة ٦٧ والحارث بن عبد الله الأعور المتوفى سنة ٦٥ . وكلما تقدمنا مع الزمن كثر المجرَّحون . لكثرة الأهواء ولقلة الضبط ، ولم يكن ذلك غائبًا عن الأئمة مثل أبى حنيفة المتوفى سنة ١٥٠ فقد كان يضعِّف طائفة من الرواة فى مقدمتهم جابر ابن يزيد الجُعْفِىّ المتوفى سنة ١٢٨ . وضَعَّف الأعمشُ معاصره المتوفى سنة ١٤٧ طائفة وعدَّل آخرين . ولم يكن الأئمة حينئذ يروون إلا عن ثقات ، كما صنع مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ فى كتابه « الموطَّأ » . وتكلموا أو أخذوا يتكلمون فى بعض الرواة . وكان مَنْ جَرَّحوه لا يندمل جرحه . ثم خَلَف يحيى ابن معين المتوفى سنة ٢٣٣ ، وكان يحيى شديد التحرز فى تعديل من عدَّل من الرواة وتجريح من جَرَّح منهم . ويُرْوَى برهانًا على ذلك أنه قدم حَرَّان فى شمالى

العراق فطمع أبو سعيد يحيى بن عبد الله بن الضحاك المتوفى سنة ٢١٨ فى أن يجىء إليه ويروى عنه بعض ما كان يحدّث به عن الأوزاعى محدث الشام المتوفى سنة ١٥٧ وأرسل إليه بِصُرَّة فيها ذهب وطعام طيب ، فقبل الطعام وردّ الذهب ، غير أنه لم يَفِدْ عليه . ولما همّ بالرحيل سألوه عنه ، فقال : والله إن صلته لحسنة ، وإن طعامه لطيب إلا أنه لم يسمع من الأوزاعى شيئًا .

وقد بيّن فى كتابه « التاريخ والعلل » الثقة كالشهاب الساطع ، والضعيفَ الذى لا تزال به مسكة من الصحة ، والجريحَ الذى ليس فيه أى فضل من صحة والذى يجب أن يسقط حديثه . وكان يعاصره على بن عبد الله المدينى المتوفى سنة ٢٤٣ وله تصانيف كثيرة فى العلل والرجال . وأخذ كثيرون من معاصريهما ومن خلفوهما يؤلفون فى الجرح والتعديل وفى مقدمتهم البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ ، وكان لا يجرّح إلا بأدنى تصريح ، فكان يقول فى الرجل المتروك أو الساقط : « فيه نظر أو سكتوا عنه » ولا يكاد يقول فلان كذاب ولا فلان يضع الحديث ، لشدة ورعه ، وأبلغُ تضعيفه وأشدُّه فى المجروح قوله : منكر الحديث . وعن ابن القطّان قال البخارى : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحلّ الرواية عنه . وأجمع السابقون على أن كتابه فى تاريخ الرجال أو الرواة كتاب لم يُسْبَقْ إليه ، ومن ألّف بعده فى تاريخهم أو فى أسمائهم أو فى كُناهم اعتمد عليه . ومن معاصريه الذين تشدّدوا فى التعديل والتجريح أبو حاتم الرازى المتوفى سنة ٢٧٧ . ويُعْنَى بهذا العلم كثيرون حتى ليُعَدُّونَ فى كل قرن وكل قطر إسلامى بالعشرات يصنفون المجلدات الضخمة يعدّلون ويجرّحون ، وقد قسمهم الذهبى ثلاثة أقسام : قسم يتشبّث فى التعديل إلى أقصى حد ، حتى ليتعنّت فى التوثيق لأدنى غلطة من الراوى أو أدنى شبهة ، على نحو ما كان يصنع يحيى بن معين وأبى حاتم الرازى ، ولهذا توقف بعض المحدّثين بإزاء من ضعّفاه إذا وثّقه غيرهما ، وقالوا إنه لا يقبل فيه الجرح أو التجريح إلا مفسّراً أو معلّلا أو بعبارة أخرى إلا أن يساق على تجريحه برهان ، أما من لم يوثقه غيرهما فيقبل إطلاق الجرح فيه ، دون حاجة إلى تعليل أو تفسير ، وفى بيان ذلك يقول السبكى : « إننا لا نطلب التفسير فى كل أحد ، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شَكًّا ، إما لاختلاف فى الاجتهاد ، أو لتهمة يسيرة

فى الجارح أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجارح ولا ينتهى إلى الاعتبار به على الإطلاق ، بل يكون وسطًا بَيْنَ بَيْنَ ، أما إذا انتفت الظنون واندفعت التهم وكان الجارح حَبْرًا من أحبار الأمة مبرَّأ عن مظانّ التهمة ، أو كان المجروح مشهوراً بالضعف متروكًا بين النقاد فلا نتلعثم عند جرحه ، ولا نُحْوج الجارح إلى تفسير . . . فنحن نقبل قول ابن معين فى إبراهيم بن شعيب المدنى . شيخ روى عنه ابن وهب : إنه ليس بشىء ، وفى إبراهيم بن يزيد المدنى : إنه ضعيف وفى الحسين بن الفراج الخياط : إنه كذاب يزيف الحديث . وإن لم يبيِّن الجرح لأنه إمام مقدَّم فى هذه الصناعة » . ويُفْهم من الكلام الآنف الذكر أن أحداً لم يوثقهم ، فثبتت عليهم وصمة التجريح دون منازع . يقول الذهبى : والقسم الثانى من المصنفين فى التعديل والتجريح متسمح ، ويمثل له بالترمذى صاحب الجامع الصحيح أحد كتب السنَّة الستة المتوفى سنة ٢٧٩ وبالحاكم النيسابورى وهو ابن البيِّع محمد ابن عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٤٠٤ . والقسم الثالث قسم معتدل ويمثل له بأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ وكلامه فى الرواة باعتدال وإنصاف ومثله ابن القطان عبد الله بن عدى الجرجانى المتوفى سنة ٣٦٠ ومصنَّفه « الكامل فى الجرح والتعديل » مصنَّف بلغ الغاية ، ومن المعتدلين فى رأى الذهبى الدَّارَقُطْنى الشافعى أبو الحسن على بن عمر المتوفى سنة ٣٨٥ وله كتاب الضعفاء والمتروكين وكتاب العلل .

وكان التعديل يقوم على أساس اتصاف الراوى بالعدالة وثبوت الأهلية للرواية ، فلا بد أن يكون ممن عُرفوا بالتقوى والصدق والأمانة ، ولا بد أن يكون له من الدراية باللغة ما يمكنه من رواية الحديث ، كما يكون له من الفهم ما يجعله ينطق به صحيحًا دون تحريف ، أى أنه لا بد أن يكون حاذقًا بضبط الأحاديث ، محسنًا للنطق بها نطقًا سليمًا ؛ ولا بد أن تكون ذاكرته جيدة حتى لا يخبط ولا يخلط فيما يروى . وكانوا يتتبعون الراوى المعدَّل طوال حياته حتى إذا ضعفت ذاكرته أو غيَّر الكِبَرُ حافظتَه نَصّوا على ذلك حتى تَبْطُل الراويةُ عنه حينئذ ، على نحو ما لاحظوا على الحافظ أبى العباس محمد بن موسى المتوفى سنة ٧٩٢ ، فإن ذاكرته تغيرت فى آخر عمره ونسى غالب محفوظاته ، فنَصّوا على ذلك خشية النقل عنه فى هذه الحال ، ومثله إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمى الملقب بالبرهان

الحلبي ، فإنه كان ورعًا زاهداً يُحْمَلُ عنه الحديث حتى أصابه الكبر ووهنت ذاكرته ، فانصرفوا عنه . وقد يكون الراوى الصالح متساهلاً فى الرواية والأخذ عن الشيوخ ، فيكثر الخطأ عنده غفلةً دون أن يدرى ، ولذلك جرَّحوا مثل هذا الراوى ولم يقبلوا منه ما يرويه ، لما يدخل على روايته من الخطأ غير المقصود .

أما التجريح فكان يقوم على اتصاف الراوى بنقص العدالة والصدور عن الهوى أوعن الكذب أوعن التخليط ، فإذا عُرف الراوى بشيء من الخلط أو من الكذب أو من الهوى أو من الفسق سقطت روايته . ويدخل فى الهوى الإلحاد أو المعرفة به ، وكذلك اعتناق المذاهب والنحل المنحرفة ، على نحو ما يعرف عن المعطِّلة والمبتدعة وغلاة الشيعة ، فكل هؤلاء لا تُقْبَلُ روايتهم للأحاديث لأنه يُخْشَى أن يُدْخلوا عليها نصرةً لمذاهبهم وأهوائهم أحاديثَ غير صحيحة . وقد حمل ابن قتيبة فى كتابه «تأويل مختلف الحديث» على المعتزلة ، ذاهبًا إلى أنهم صنعوا كثيراً من الأحاديث انتصاراً لآرائهم . ومن أهم مراصد القوم فى التجريح كونُ الراوى لم يلق من حدَّث عنه ، وكانوا يعرفون ذلك عن طريق بلدان الرواة وأزمنة وفياتهم . ويسمَّى الحديث حديثًا مرسلا . وقد يكون مكذوبًا أو مدلَّسًا . ويوضح ذلك أن بعض المحدثين رأى يونس بن محمد البغدادى يروى بعض الأحاديث عن الليث بن سعد فقيه مصر . وحقًّا هو معاصره ، غير أنه لاحظ اختلاف بلديهما ، فتوهمَّ انقطاعًا بينهما . وحاول بعض المحدثين أن يجد مخرجًا من ذلك لعدالة يونس بن محمد وصدقه ، فقال لعله لقيه فى الحج ، ثم لم يلبث أن عَرف من كتب الرجال أن الليث دخل بغداد ، فصحَّح الحديث ونفى عنه الشك والتهمة .

وإذا كان كل حديث نبوى يحقِّق سنده أو قل مصدره على هذا النمط فإن كتب الحديث ومصنفاته حُققت وفحصت فحصًا واسعًا ؛ فُحص رجالها أو رواتها على نحو ما فَحَصُوا رواة السند الواحد ، حتى الصحيح منها الذى لا يرقى إليه أى شك مثل صحيح البخارى وصحيح مسلم نجدهم يفحصون رواتهما فحصًا واسعًا ، ويؤلفون فيهم مصنفات مختلفة . وقد اشتهر الدَّارَقُطْنِىّ بأنه تعقب فى كتابه الاستدراكات وجوه الضعف فى بعض أحاديث رواها الشيخان ، وكأن جلالة قدرهما لم تقف حائلا بين الحفَّاظ وبين نقدهما فقد مضوا يتصفحون

كتابيهما . بل يمتحنون كل حديث فيهما ، محاولين بكل ما استطاعوا أن يزنوا الأحاديث حديثًا حديثًا بموازين النقد العلمى الدقيق . وفى الوقت نفسه نرى الحاكم النيسابورى يضع نصب عينيه ما اشترطه البخارى ومسلم فى رواتهما من شروط دقيقة . ابتغاء للصحة والثقة غاية الثقة بما يروِيان ، ويأخذ فى درس ما لم يروِياه من الأحاديث ورواه غيرهما ، محاولا أن يستخرج منها ما تنطبق عليه شروطهما أو شروط أحدهما . ويصنِّف فى ذلك كتابه « المُسْتدرك على ما فى الصحيحين » ويلاحظ الحُفَّاظ عليه أنه تساهل فى مُسْتدركه ، أو بعبارة أدق دخل عليه فيه شىء من الأحاديث الموضوعة فضلا عن الضعيفة ، مما جعل محدثًا متأخراً هو على بن أحمد الملقِّن المتوفَّ سنة ٨٠٤ يصنف كتابه : « النكت اللطاف فى بيان الأحاديث الضعاف المخرَّجة فى مُسْتدرك الحاكم النيسابورى » . ويؤلف ابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ — كما لاحظ ذلك السخاوى فى كتابه « الإعلان بالتوبيخ » — كتابًا فى الأحاديث الموضوعة ، ويتوسع فى ذلك حتى يدرج فيها بعض الأحاديث الصحيحة فضلا عن الضعيفة . ويلاحظ ابن حجر فى تهذيبه فى أثناء حديثه عن أبان بن يزيد العطار أن لابن الجوزى كتابًا فى الضعفاء وأنه فيه يذكر من طَعَن فى الراوى ولا يذكر من وثَّقه ، وربما كان ابن الجوزى معذوراً ، لأنه لم يطَّلع على التوثيق .

وإنما أطلنا فى بيان ذلك كله لندل فى وضوح على أن دراسة الحديث ورواته ومصنفاته دَعَمَتْ فى قوة نَقْدَ المصادر فيه وهو دعم انساب منه إلى كل فروع الدراسات اللغوية والأدبية . ومرَّ بنا فى غير هذا الموضع فحص القدماء لرواة اللغة والشعر منذ القرن الثانى الهجرى ، فقد كان فى الكوفة أمثال حماد الراوية الفاسق الزنديق وابن الكلبى وجَنَّاد وغيرهم ممن جرَّحهم العلماء الأثبات ورفضوا روايتهم ، وكذلك كان بالبصرة خلف الأحمر وأضرابه من الوضَّاعين الذين نَصَّ العلماء على كذبهم ووَضْعهم على ألسنة العرب ما لم ينظموه . وكان بجانب هؤلاء الرواة المتهمين فى البلدتين رواة ثقات مثل المفضل الضبى وابن الأعرابى وأبى عمرو الشيبانى فى الكوفة والأصمعى وأبى زيد والأخفش فى البصرة وكان العلماء بالشعر يميزونهم من المتهمين الوضاعين ، وبذلوا فى ذلك جهوداً خصبة استضاءوا فيها بنقد المحدِّثين

لرواتهم وما وضعوا من مصطلحات التجريح والتعديل . ويظل هذه الصنيع ينمو حتى يتلقفه السيوطى فى كتابه المزهر ، فإذا هو يطبّق على رواية اللغة والشعر المصطلحات المعروفة فى علم مصطلح الحديث ، ففى الشعر واللغة كما فى الحديث متواتر ومنقطع ومرسل ومُعْضل وشاذ ، وكل نوع معه رواية توضحه توضيحاً كافياً ، وكأننا بإزاء عمل من أعمال المحدّثين وكل ما وضعوه لصحة الحديث وضعفه ووضعه من مصطلحات دقيقة . وأضاف اللغويون إلى ذلك نقداً وتشريحاً لمتون الروايات على نحو ما مرّ بنا عند أبى الفرج الأصبهانى ومراجعته لأشعار الشعراء التى لم يثق فيها على دواوينهم برواياتها المختلفة . وهو فى الحق فحص واسع للمصادر ، حتى فى الخبر الواحد وفى القطعة القصيرة من الشعر بالضبط كفحص المحدّثين للحديث الواحد ورواته الذين حملوه وأدوه على مر الأجيال . وحتى العلماء الموثّقون كانوا يراجعون ضبطهم لألفاظ ما يروون من اللغة والشعر خشية أن يكون قد وقع منهم تصحيف أو تحريف أو لم يتبينوا النطق الصحيح للفظة من الألفاظ ، وكتبوا فى ذلك رسائل تصور تصحيفات جلة من العلماء ، ممن لا يُظَنّ عليهم الغلط أو التصحيف .

وفى رواية اللغة والشعر والحديث النبوى وفى كل فَنّ تنبه أسلافنا إلى ما تجرّه المنافسة من تجريحات وأحكام خاطئة ، على نحو ما رُوى عن ابن معين فى الشافعى وذكّره له بما أنكره عليه ابن حنبل وغيره ، وقيل ردّاً للأمر إلى نصابه إنه لم يُرِد الإمام الشافعى ، وإنما أراد ابن عم له يسمى إبراهيم بن محمد الشافعى المتوفى سنة ٢٣٧ وذلك هو الصحيح ، لأن ابن معين ما كان ليجهل الشافعى الإمام العظيم . ومن غلوّ المنافسة أن نرى محمد بن يحيى الذُّهْلى محدّث نيسابور يأمر تلاميذه حين نزل ببلدته البخارى إمامُ أهل الحديث غير منازَع أن يختلفوا إلى مجلسه ، حتى إذا رآهم ينفضّون عنه إلى الاستماع من الإمام الكبير امتلأ قلبه بالحسد له والبغضاء ، وسوّلتْ له نفسه أن ينعته بأنه ممن يقولون بأن القرآن مخلوق حتى يصرف الطلاب عنه . ولم يكن البخارى يقول بذلك يوماً . وماج الطلاب واضطربوا ، حتى بيّن لهم البخارى حقيقة رأيه وأنه لم يكن يقول بهذا الرأى الذى رآه المعتزلة . والذُّهْلى إنما لحقته آفة الحسد فى العلم ، والعلم — كما قال البخارى —

رزقُ الله يعطيه مَنْ يشاء . ونرى ابن عبد البر حافظ قرطبة المشهور يعقد فى كتابه « جامع بيان العلم » باباً لكلام الأقران المتعاصرين من العلماء بعضهم فى بعض ، ويقول إنه لا يُقْبَلُ اتهام موثق فى موثَّق يماثله ، وخاصة إذا كان بينهما من التنافس ما يدفع أحدهما إلى الكلام فى معاصره بما هو منه بَراء .

ومما تنبَّه له أسلافنا من قديم العصبيةُ فى المذهب ، مما قد يحمل على التجريح ، ولذلك توقفوا إزاء تجريح أهل السنة للمعتزلة على نحو ما نرى عند ابن قتيبة فى تجريحه لهم فى كتاباته . وتوقفوا طويلا إزاء تجريح الفقهاء للمتصوفة من المعتدلين الذين كانوا لا يؤمنون بما يخالف أصول الشريعة ، وهم المسمون بأهل الحقيقة والشريعة معاً أمثال الحارث المحاسبي المتوفى سنة ٢٤٣ ، وكان ابن حنبل يهجره ويشدّد فى النكير عليه ، لما يرى عنده من التماس للحقيقة الإلهية بصورة تخالف ما عهده عند أهل الشريعة ، فهجره وجفاه . ومن هذا الباب ما حدث بين الشيعة الغالين وأهل السنة ، فإنه ينبغى الاحتياط إزاء كلام غلاة الشيعة فى أهل السنة ونسبتهم أحياناً بعض الشعراء إلى عقيدتهم ونسبة بعض الأشعار إلى شعرائهم . وكان الأسلاف متنبِّهين إلى ذلك على نحو ما نجد عند أبى الفرج الأصبهانى ، فإنه وجد بعضاً من رواة الشيعة ينسبون إلى الفرزدق قصيدة فى على بن الحسين الملقب بزين العابدين ، وهى القصيدة الميمية المشهورة التى تحمل قول صاحبها فى ممدوحه :

هذا الذى تعرف البَطْحاءُ وَطْأَتَهُ والبيتُ يعرفه والحِلُّ والحَرَمُ

فأنكر نسبتها إليه وردَّها إلى صاحبها الحقيقى وهو الخزين الكنانى الذى نظمها فى مديح عبد الله بن عبد الملك بن مروان . وبالمثل كانوا يتحرَّوْن فى كلام أصحاب الفرق عامة ، وخاصة المجسمة إذ كانوا يسارعون إلى نعت خصومهم بالكذب وبكل ما يسوء ، فطبيعى ألا يُقْبَل كلام أحد منهم فى شيخ من الشيوخ ، ويقال إن أحدهم سُئل عن الحافظ الكبير أبى حاتم بن حبَّان البستى المتوفى سنة ٣٥٤ وكان من كبار رواة الحديث وحفَّاظه وأئمته النابهين فقال : ليس له كبير دين ، نحن أخرجناه من سجستان ، لأنه أنكر أن يكون الله محدوداً . وهى ليست شهادة على ابن حبان إنما هى شهادة له بأنه كان ينزه الله عن الجسمية وأن تكون له حدود تَحُدُّ ذاته . ويقول السبكى إنه وصل الحال ببعض المجسّمة المسمَّون بالخطَّابية أنْ كتَب

شرح صحيح مسلم للنووى ، حتى إذا بلغ أحاديث الصفات حذف ما تكلم به النووى فيها على أساس عقيدته الأشعرية التى تخالف عقيدة هذا المجسّم من أساسها . فحتى الكتب كانوا يحذفون منها ،وقد يحرّفون فيها بحيث تصبح حاملة لآرائهم ومعتقداتهم . ولم يقف أسلافنا عند هؤلاء المجسّمة وحدهم وما جرّتهم عقيدتهم إليه من الحملة أو تشديد النكير على مخالفيهم ، بل عمموا ذلك فى أصحاب العقائد المتخالفة فقالوا لا يُقبل كلام صاحب عقيدة فيمن لا يؤمن بعقيدته مطلقًا إلا أن يكون ثقة عدلا منصفًا وَرِعًا تقيًّا بحيث يحجزه ذلك كله عن الوقوع فى خصوم عقيدته والطعن فيهم .

ويلاحظ السبكى فى كتابه « معيد النعم » أن من الفقهاءوالمؤرخين مَنْ تأخذه الحمية لبعض المذاهب ، حتى ليركب الصعب والذلول فى العصبية ، ونراه يعرض ذلك عرضًا مفصلا فى ترجمةأحمد بن صالح المصرى بطبقاته الكبرى ويضرب مثلا شيخه الذهبى الحافظ المشهور المتوفى سنة ٧٤٨ فإن كتابه الكبير فى التاريخ والتراجم أكثر فيه — كما يقول — من الوقيعة بالفقراء أى الصوفية ، واستطال بلسانه على كثير من أئمة الشافعية والحنفية ، ومال ، فأفرط على الأشاعرة ، يقول السبكى : « هذا وهو الحافظ المبدّره والإمام المبجّل ، فما ظنك بعوامّ المؤرخين » .

والذهبى — كما هو معروف — كان حنبليًّا ، وكان فيما يبدو يتعصب لمذهبه ضد مخالفيه من جميع المذاهب وكأنما غلبه الهوى فى تاريخه وتراجمه ، بل إن السبكى يصفه بالتعصب المفرط على كل من خالف مذهبه ، حتى على الأئمة من الشافعية والحنفية . أما الأشعرية أتباع أبى الحسن الأشعرى فكان يصبُّ عليهم جام تعصبه . ويلاحظ السبكى على شيخه فيما يلاحظ أنه ربما أطال بعض تراجم الحنابلة وأوجز بعض تراجم الأشعرية كما صنع بترجمة ابن قدامة الحنبلى المتوفى سنة ٦٢٠ وترجمة فخر الدين بن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ فإنه أطال الأولى وأوجز الثانية وأتى — كمايقول — بما لايشك فيه لبيبأنه لم يحمله علىذلك إلا أن ابن عساكر أشعرىوابن قدامة حنبلى . ويقول السبكى إنه ربما احتاط الذهبى وأمثاله فى سردهم لمعايب بعض من يترجمونهم بأنهم لا يذكرون إلا ما يجدونه مدوّنًا عنهم فى بطون الكتب ولدى المؤرخين . ويعلّق السبكى على ذلك بأنهم حين يترجمون من

يبغضونهم أو يتعصبون عليهم ينقلون جميع ما يُذْكَرُ لهم من مذامِّهم ومساوئهم ، ويحذفون كثيراً من ممادحهم ومحاسنهم ، ويعكسون الحال فيمن يحبونهم أو يرضون عنهم ، على نحو ما يُلاحظ على الذهبي فى ترجمته للحنابلة فإنه يُطْنِب فى مدحهم ونَعْتهم بجميع ما ذُكر فيهم من المحاسن ، ويبالغ فى الوصف ويتغافل عن غلطاتهم ويتأول لهم ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، بينما إذا ترجم لأحدمن الأشعرية أو من الشافعية أوالحنفية أو الصوفية اتخذ موقفًا مناقضًا لذلك على نحو ما صنع فى ترجمته لإمام الحرمين الجُوَيْنى المتوفى سنة ٤٧٨ ، وللغزالى المتوفى سنة ٥٠٣ ، فإنه لا يبالغ فى وصفهما ، ويكثر كما يقول السبكى من قول من طعن فيهما ، ويعيد ذكره ويبدئه ، وكأنه يَعتقد ذلك دينًا ، وهو لا يشعر ، ويعرض عن محاسنهم فلا يستوعبها ، وإذا ظفر لأحدهم بغلطة ذكرها ، يقول السبكى : وكذلك فعله فى أهل عصرنا ، إذا لم يجد لأحدهم غلطة ووجد حسنات كثيرة تنسب إليه يتلوها بمثل قوله : « والله يعلم » ونحو ذلك وكأنه يريد أن يمحو حسناتهم قبل تلك الكلمة . وينهى السبكى هذا الكلام عن أستاذه بقوله : « إنه لا يجوز الاعتماد على كلام شيخنا الذهبي فى ذمِّ أشعرى ولا مدح حَنْبلىٍّ والثناء عليه » .

ويشير السبكى إشارة طريفة إلى أن بعض من يكتبون عن القدماء لا يعرفون دلالات الألفاظ معرفة جيدة حتى إنهم ليخلطون بين ضروب المعرفة ، فإذا نُعت لهم شخص بأنه متكلم ظنوا أنه يتعاطى الفلسفة ، يقول : وقد جُرِّحَتْ جماعة فى كتب المتقدمين بالفلسفة ، ظنًّا منهم أن علم الكلام فرع من فروع الفلسفة ، ومن هنا اتهموا أبا حاتم الرازى الحافظ بأنه متفلسف ، وكذلك قالوا فى أحمد بن صالح . يقول السبكى : والذين قالوا عنهما ذلك لا يعرفون الفلسفة ، وإنما كانا يَشُمُّان شيئًا من علم الكلام . ويضم أستاذَه الذهبيَّ إلى هؤلاء الذين لا يحققون دلالات الألفاظ ، إذ نعت معاصره يوسفَ بن عبد الرحمن المِزِّى بأنه يعرف مضايق المعقول ، ويقول السبكى : لم يكن المزّىّ ولا الذهبي يدريان شيئًا من المعقول أو العقليات .

ولعل فى هذا كله ما يوضح مدى ما كان يأخذ به القدماء أنفسهم فى نقد المصادر وتشريحها ، وفحص كل مادتها فحصًا علميًّا دقيقًا . وقد تنبهوا بوضوح إلى

ما قد يحدث من غلبة الهوى ، حتى ليتورط بعض الحفاظ الأتقياء من مثل الذهبي في التعصب الشديد لمذاهبهم . ومن أجل ذلك رصدوهم وأخضعوهم لامتحان شديد ، حتى يتأكدوا من تجردهم عن التعصب والهوى ، بل حتى يتأكدوا من عدالتهم وإنصافهم لمن يخالفونهم في العقيدة والنحلة إنصافًا مبرّأ من كل شائبة .

٤

استخدام المحدّثين للمصادر .

مرَّ بنا في حديثنا عن اختيار موضوع البحث أنه لا بد أن يراعى فيه العصر والمكان والشخوص والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وطبيعي أن يجمع الباحث في كل هذه الجوانب المصادر التي يستقي منها مادته فيها والتي يستطيع من خلالها أن يُجْرِي بحوثه وفحوصه . وليست المصادر جميعًا سواء في الأهمية ، فمنها ما يكون شديد الصلة بالبحث لا يتكوَّن كيانه بدونه ، ومنها ما يأتي على الهامش إذ لا يفيد إلا فوائد ثانوية ، ويسمي بعض الباحثين هذه المصادر الثانية باسم المراجع ، كأنها شيء يَرْجع إليه الباحث في أثناء بحثه ، أما المصادر فهي مادته ، وهي قوامه ، ولنضربْ لذلك مثلا : دراسة النابغة الشاعر الجاهلي المعروف ، فإن ديوانه وترجمته في كتاب الأغاني مصدران أساسيان في بحثه وينبغي أن يَضم إليهما الباحث الطبري في تاريخ المناذرة والغساسنة لأنه كان سفير القبيلة في بلاطهما ونظم فيهما مدائح متعددة واشتهر باعتذارياته البارعة للنعمان بن المنذر ، فلا بد لكي يُفْهِم شعره من معرفة تاريخ الغساسنة والمناذرة حينئذ ، ولذلك كان الطبري أو ما يماثله من كتب التاريخ يدخل في مراجع دراسته . وكذلك الكتب الكثيرة التي تتصل بدراسة الشعر الجاهلي أو بدراسة حياة القبائل في الجاهلية أو بمعرفة الشئون الدينية وحياة الناس في المجتمع الجاهلي وثقافتهم وعاداتهم فكل ذلك يمكن أن يُعَدَّ مراجع لدراسته ، وإن كنا نفضّل — كما أسلفنا — أن نسميها جميعًا مصادر ، وهي مصادر ثانوية ، لكنها على كل حال تلقي أضواء كاشفة على دراسته .

ولعل أول واجب على من يتصدَّى لدراسة موضوع أن يحيط إحاطة تامة بمصادره ، ونضرب لذلك بعض الأمثلة للتوضيح ، وأول مثَل نقف عنده امرؤ القيس بن حُجْر الكندى ، وقد كوَّن أسلافه لأنفسهم — على نحو ما هو ذائع مشهور — إمارة فى شمالى نجد بلغت ذروة مجدها فى عهد جده الحارث الذى خضعت له قبائل نجد . وعيَّن أبناءه أمراء عليها ، وكانت قبيلة أسد بالقرب من تيماء نَصيب حُجْر أبى امرئ القيس ، وثارت عليه ، وقتلته ، وحاول امرؤ القيس أن يثأر لأبيه أو يسترد ملكه ولكن محاولاته باءت بالإخفاق ومات دون غايته . وهنا تزعم بعض الروايات العربية أو قل كثرتها أنه بعد إخفاقه فى الثأر لأبيه واسترداد ملك آبائه رحل إلى بيزنطة ، كى يستعين بالقيصر الذى كان يعاصره فى إمداده بجيش يحقق له مآربه . وتتسع الأسطورة فتزعم أنه أحب ابنة القيصر وراسلها أو راسلته وأن القيصر أمدَّه بجيش ، غير أنه توفى فى إيابه بأنقرة . وتكونت حول هذه الرحلة المزعومة أساطير مختلفة . ومَنْ يقرؤها فى المصادر العربية دون رجوع إلى المصادر اليونانية يضطرب عليه الأمر ولا تستبين له الحقيقة ، وبمجرد أن نرجع إلى هذه المصادر نجد فيها شخصًا عربيًّا يسمى قيسًا يقترن اسمه بغزو الحبشة لليمن سنة ٥٢٤ للميلاد ، وهو يعاصر امرأ القيس ، غير أن امرأ القيس لا صلة له ألبتة بهذا الغزو . وإذن فليس هو قيسًا المذكور فى المصادر اليونانية . وحقًّا بتلك المصادر شخص عربى يسمى امرأ القيس كان يعاصر الحارث الملك الكندى فى أواخر القرن الخامس الميلادى ولم يكن من كندة وإنما كان من اللخميين أمراء الحيرة ، وقد مد سلطانه على شمالى الحجاز ، وكان يوثِّق علاقته ببيزنطة ، وما زال يوثقها حتى عيَّنه القيصر حاكما على جنوبى الأردن وخليج العقبة ومنحه لقب فيلارك ، ودعاه لزيارة عاصمته . وأكبر الظن أن أخبار امرئ القيس بن حُجْر الكندى اختلطت فى ذاكرة العرب بأخبار امرئ القيس اللخمى ، فنسبوا إليه ما نسبوا من زيارته لبيزنطة وأخرجوا ذلك من باب الأخبار إلى باب الأساطير . ولولا المصادر اليونانية ما اتضحت لنا هذه الحقيقة ، وأى بحث فى امرئ القيس ابن حجر لا يرجع إليها يُعَدُّ بحثًا ناقصًا مبتوراً . ومثل ثان يوضح أهمية الإحاطة بالمصادر ، وليس هذه المرة من العصر الجاهلى وإنما هو من العصر الإسلامى ، وهو الكميت الشاعر الشيعى المشهور بالتشيع للبيت العلوى ووفوده المستمر على جعفر

الصادق وأبيه محمد الباقر وأخته فاطمة ، وإبائه — كما فى ترجمته بكتاب الأغانى — أن يأخذ منهم أموالا على أشعاره الهاشميات ، التى كان ينظمها فى الذبّ عن حياض الدعوة للأسرة مجاهراً معلناً بالضبط على نحو ما كان يعلن ذلك منهم زيد أخو الباقر إمام الزيدية . ومن أجل ذلك تابعه ، ونُسب إلى نحلته الزيدية ، ولم يأخذ عنه النحلة فقط ، فقد أخذ عنه أيضاً اتجاهه الاعتزالى ، إذ كان زيد يتتلمذ لواصل بن عطاء ، وكان الكميت يتتلمذ لهما جميعاً ولذلك كان ينتظم فى سلك الزيدية والمعتزلة كما أشارت إلى ذلك بعض المراجع القديمة . ويغضّ بعض الباحثين المعاصرين — كما مرّ بنا — النظر عن ذلك كله ويذهب إلى أنه إنما نظم الهاشميات بتحريض عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، كما يذهب فى تفسير ذلك إلى أن خالداً القسرى ، والى العراق لهشام بن عبد الملك ، كان يريد الثورة على الخلافة الأموية ، فأعان عليها عبد الله بن معاوية وأمده بالمال ، ويذكر أنه كان زنديقاً مثله ، وكأنما تجمع بينهما الزندقة على الثورة ضد الأمويين! وقد نَصّ القدماء على زيدية الكميت واعتزاله بما لا يدع مجالا للفرض والتخمين ، وهاشمياته بين أيدينا تحمل أصول النحلة الزيدية حتى لتُعَدّ أقدم وأوثق مصادرها ، وهى تأخذ شكل جدال عنيف بحيث تصبح أشبه ما تكون بمقالة جدلية فى المذهب الزيدى ، ولو أن القدماء لم يذكروا أنه كان زيدياً ولا معتزلياً لكان من الواجب علينا أن نعرض أشعاره على المذهب الزيدى وأن ننفذ من خلال عرضها على أصوله إلى تبين نزعته الزيدية .

ومثل ثالث من العصر العباسى سبق أن أشرنا إليه وهو حديث بعض المعاصرين عن عقيدة أبى العلاء وما لاحظوه من إيمانه بالعقل واعتداده به إلى أبعد حد ، مما جعلهم يفترضون أنه كان لا يقر بشىء سوى العقل وأنه كان ينكر الشرع وكل ما يدعو إليه من عبادات . وتمادى نفر فزعموا أنه كان ملحداً زنديقاً ، وهو زعم مردّه فى رأينا إلى أنهم اقتطعوا أبا العلاء من عصره وثقافاته ، وخاصة من الاعتزال ومصادره ، وكان من المعتزلة مثل أبى على الجبّائى مَنْ يقدس العقل ويجعل له — كما مرّ بنا — شريعة تقابل الشريعة النبوية وأوامرها ونواهيها التى ينبغى أن نؤمن بها تعبداً ، وليس فى الإيمان بذلك إنكار للشرائع ولا زندقة ولا إلحاد ،

ولو أن من يدرسون أبا العلاء تعمقوا فى دراسة الاعتزال ومصادره لاتضحت لهم حقيقة إيمانه بالعقل والنبع الذى استقاها منه

وطبيعى أن تختلف كثرة المصادر وقلتها باختلاف موضوعات البحث ولنفرض أن باحثاً اتخذ موضوع بحثه الشعر فى العصر الأيوبى الذى عرضنا له فى غير موضع من هذا الكتاب فإنه سيجد نفسه مضطراً أن يستخدم مصادر كثيرة بعضها تاريخى ، لأن الشعراء مدحوا سلاطين الأيوبيين وعرضوا لما كان بعصرهم من حروبهم المظفرة مع الصليبيين ، ومعنى ذلك أنه لا بد أن ينكشف العصر بكل أحداثه ، حتى يمكن فهم أشعارهم وتقويمها تقويماً سديداً . ولا بد أن يرجع الباحث إلى مصادر تكشف له حياة المجتمع فى مصر والشام ، إذ كانا قد أصبحا دولة واحدة فى أكثر حقب هذا العصر وكذلك العصر التالى عصر المماليك ، ولن يستقيم لباحث بحثه فى أشعار القوم حينئذ إلا إذا عرف كيف كانوا يعيشون وكيف كان مستوى معيشة الفرد وما كانوا يضطربون فيه من عادات وشئون يومية . ولا بد أن يرجع إلى مصادر تصوّر له الحياة الثقافية التى تنفّس فيها الشعراء ، وكيف أنشأ الأيوبيون مدارس كثيرة للفقه ومذاهبه ولغير الفقه ومذاهبه أحدثت نهضة عقلية واسعة . ولا بد أن يكون عالماً أو على علم بالمصادر الأساسية فى كل جانب من هذه الجوانب ، ففى التاريخ مثلا لا بد أن يكون على علم بالروضتيين فى أخبار الدولتين لأبى شامة المقدسى وذيل الروضتين له أيضاً ، وسيرة صلاح الدين لابن شداد وتاريخ دولة بنى أيوب لابن واصل الحموى والكامل لابن الأثير والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى وخطط المقريزى ولا بد أن يرجع إلى كتابات المؤرخين المعاصرين عن الصليبيين وحروبهم ، وخاصة كتابات الدكتورين الباز العرينى ، والسعيد عبد الفتاح عاشور . أما فى المجتمع وعادات القوم وأعيادهم وشئون حياتهم فيرجع إلى خطط المقريزى وإلى ما تناثر فى كتابات المؤرخين وإلى كتاب «معيد النعم ومبيد النقم للسبكى » وهو فيه يدرس عناصر السكان فى المدينة المصرية والشامية من السلطان إلى الكناس والشحاذ ، وقد بلغت عناصرهم عنده مائة وأحد عشر عنصراً . وكل عنصر يصوّر واقعه كما هو فعلا ، ويرسم له المثل الأعلى الذى ينبغى أن يكون عليه ، ومن خلال الصور الواقعية الأولى نعرف كثيراً عن شئون الحياة فى المجتمع المصرى والشامى ، وكان حينئذ مجتمعاً واحداً تظله راية واحدة . ووراء ذلك مصادر

لا تزال بكراً لم ينتفع بها الباحثون لسبب طبيعى ، وهو أنهم لم يتنبهوا إليها ، وأقصد كتب الفقه وفتاوى أئمته ، وكتب الحسبة . أما كتب الفقه فكتب التشريع الإسلامى وقوانينه ومسائله التى اشتُقّت اشتقاقاً من حياة الناس ، فإذا عرض فقيه مثلا لباب البيع عرض فيه مسائل مما يحدث للناس فى عصره ومعها حلولها ، وكذلك شأنه إذا ترك أبواب معاملات الناس مثلا إلى أبواب الزواج والأحوال الشخصية ، ومن أجل ذلك كانت كتب الفقه المصنفة فى العصر زاخرة بكثير من شئون الناس وصور حياتهم . وأهم منها الكتب المعروفة باسم الفتاوى ، وهى كتب تعرض فتاوى أئمة كبار فى كثير من مشاكل الناس اليومية ، وتكتظ بمعارف كثيرة عن مستوى المعيشة فى طبقات الناس المختلفة . ومثلها كتب الحسبة ، وكان الحاسب فى العصور الوسطى يقوم بوظيفة رجل الشرطة الآن ووظيفة القاضى معاً ، وكان يراقب الأسواق ويتنقل فيها فاصلا فى الخصومات ، وسجل غير حاسب كثيراً منها فى الكتب المعروفة باسم كتب الحسبة ، وهى لذلك تزخر بمعارف عن حياة الناس ، وكل ما اضطربوا فيه من مشاكل . ولا يستطيع أحد أن يكتب تاريخنا الاجتماعى أو الاقتصادى فى أى حقبة من حقبه الماضية بدون رجوع إلى هذه المصادر المختلفة ، أما فى شئون العقيدة فلا بد أن يتعرّف الباحث فى العصر الأيوبى على مذهب الإسماعيلية الذى شاع بمصر من خلال كتابات أمثال الدكتور محمد كامل حسين ، ليتصور ما حدث من تحويل الأيوبيين للناس من المذهب الإسماعيلى إلى مذاهب أهل السنة ، وخاصة مذهب الإمام الشافعى . وكان هذا المذهب ينافس المذهب المالكى فى مصر من قديم حتى إذا استولى الأيوبيون على مصر ، وهم من الأكراد الشافعية ، قرّبوا منهم فقهاء هذا المذهب ، وأصبح لهم الشأن الأول فى القضاء والفتيا ، وإن ظل الصعيد فى جملته مالكياً . ولا بد أن يتعرّف الباحث على الحركة الصوفية التى أنتجت فى هذا العصر ابن الفارض ، ويعرف خطر هذه الجماعة فى حروب الصليبيين حتى كان صلاح الدين لا يبنى مدرسة إلا ويبنى بجانبها زاوية لهم ، وكانت تسمى رباطاً ، فهى ليست داراً للعبادة فحسب ، بل هى أيضاً مركز لتجمع الجنود لحرب الصليبيين . على الأقل يراجع الباحث ما كتبه المقريزى عن زواياهم . ثم هناك المتكلمون وفرقهم وخاصة فرقة الأشعرية أتباع أبى الحسن الأشعرى المتوفى سنة ٣٢٤ ومنذ القرن الخامس يشيع هذا المذهب فى العراق وما وراء العراق ويتسع

انتشاره غربًا . ويتبعه جمهور العلماء فى مصر والشام ، وتَستَعِرُ بين أتباعه وبين الحنابلة منافسة حادة ، على نحو ما صوَّر لنا ذلك آنفًا السبكى عند أستاذه الذهبى الحنبلى ، وكتابه طبقات الشافعية الكبرى من خير المصادر فى هذا الجانب وفى جانب التصوف السالف وأيضًا فى جانب المنافسة بين المذاهب الفقهية الأربعة الكبرى جميعها ، وهى مذاهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية . ويلاحظ أن الباحثين فى الشعر الأيوبى والمملوكى لا يلتفتون إلى هذا الكتاب ، وهو يحمل مادة شعرية نفيسة بجانب ما يصور من الحركة الثقافية . ولم نتحدث حتى الآن عن المصادر الأساسية فى الشعر الأيوبى التى ينبغى على الباحث فيه أن يعكف عليها ، مستقيًا منها مادته ، وفى مقدمتها القسم المصرى من كتاب خريدة القصر للعماد الأصبهانى وهو فى مجلدين ، وكذلك القسم الشامى وهو فى ثلاثة مجلدات ، ويصرح العماد بأنه ألف خريدته أو قل صنَّفها فى السنوات الأولى من العقد الثامن فى القرن السادس الهجرى ، ومعنى ذلك أنها صُنِّفت قبيل نهاية حُكم صلاح الدين ، وإذن فلابد للباحث من الرجوع إلى مصدر آخر أو مصادر أخرى تحمل تراجم الشعراء وأشعارهم إلى نهاية حكم الأيوبيين فى نهاية العقد الخامس من القرن السابع ، ومن هنا تتبين أهمية كتاب المغرب فى حلى المغرب لابن سعيد ، وقد خصَّ فيه الفسطاط والقاهرة بمجلدين ضخمين ضمنهما الترجمة لكثير من شعراء العصر الأيوبى حتى زمن تصنيفه للكتاب سنة ٦٤٥ . ولا يقل عن هذا الكتاب أهمية كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين : دولة نور الدين ودولة صلاح الدين ، لأبى شامة المقدسى . وأهمية الكتاب ترجع إلى أن أبا شامة قسم صحف كتابه بين مواقع نور الدين وصلاح الدين مع الصليبيين وبين ما نظم فى هذه المواقع من أشعار ، وكأنه رأى ببصيرته النافذة أن الشعر الذى أُلقى فيها أو أُنشد هو التاريخ الفنى لأمجادنا الحربية ، بجانب التاريخ السياسى وأنه ينبغى أن يكون التاريخ فى كتابه لذلك موزَّعًا بين النثر والشعر ، النثر لتصوير الأحداث تصويراً يغلب عليه السَّرْد ، والشعر لتصويرها تصويراً ينبض بالحياة نبضًا كان يبث الحقد والحفيظة فى نفوس المحاربين ، مما جعلهم يندفعون إلى سحق الصليبيين سحقًا ، وذَيْله على هذا الكتاب نفيس . ولا يقلّ عن الذيل وأصله أهمية فى حروب صلاح الدين كتاب الفَتْح القسى فى الفتح القدسى . ومعروف أن معركة القدس أو بعبارة أخرى معركة حطِّين

التى فتحت أمام البطل أبواب بيت المقدس هى أهم معاركه ، ولذلك يكون كتاب خاصٌ بها شيئًا نفيسًا ، وقد كتبه شاعره ووزيره العماد الأصبهانى وضمنه أشعاره فى هذا الفتح ، وكل ذلك يُعلى من شأن الكتاب ومن قيمته بين المصادر المتصلة بالعصر وشعره . وبجانب هذه المصادر الشعرية العامة لا بد للباحث فى الشعر الأيوبى من الرجوع إلى دواوين الشعراء ، وكثير منها مطبوع ، وفى مقدمتها ديوان القاضى الفاضل وزير صلاح الدين وساعده الأيمن وأكبر كتّاب مصر فى العصر ، وديوان ابن سناء الملك وكان قد طُبع فى الهند وأعيد طبعه ونشره فى القاهرة ، وديوان ابن عنين شاعر الشام المشهور وقد نشره المجمع العلمى بدمشق ، وديوان البهاء زهير وقد نشر مراراً ، وديوان ابن مطروح المنشور قديمًا ، وكذلك ديوان ابن النبيه الذى نشره فى القرن الماضى عبد الله فكرى نشرة جيدة . ولا نَنْسَ ديوان البوصيرى ، وهو طريف إلى أقصى حد لأنه يصور لنا فساد الموظفين وخاصة جامعى الضرائب فى الريف المصرى ، ويشتهر بمدائحه النبوية ويظن كثيرون أنها لا تتجاوز موضوعها ، لأنهم لم يقرءوها قراءة فاحصة ، ولو أنهم صنعوا لعرفوا أنها لم تكن مديحًا نبويًا بالمعنى المفهوم ، إنما كانت استثارة واستنهاضًا لحرب الصليبيين ، بما يصور البوصيرى من جهاد الرسول عليه السلام وأصحابه لأعداء الإسلام من المشركين ، مما يحفز به العزائم لجهاد أصحاب الصليب المغيرين ، وأيضًا بما يصوّر — كما مرّ بنا فى غير هذا الموضع — من الحقيقة المحمدية المنبثة فى الوجود منذ نشأته ، حقيقة النور النبوى الذى سَرَى فى كل الأنبياء والمرسلين ، وكأنما رفع البوصيرى هذا النور شعاراً فى مواجهة الصليبيين ، ومزاعمهم فى المسيح . وهو يردّ عليهم فيها ردًّا عنيفًا ناقضًا لها نقضًا شديداً . ويلقانا عند ابن الفارض ، الشاعر الصوفى ، تصوير قوى لهذه الحقيقة المحمدية ، إذ تأخذ شكل تراتيل رائعة ، وهى تراتيل كان يقذف بها المتصوفة شعلا نارية فى وجوه الصليبيين يريدون أن يمحقوهم بها محقا .

ولعل فى هذا العرض السريع لأهم مصادر البحث فى الشعر الأيوبى ما يصور من بعض الوجوه كثرتها وأنه ينبغى أن لا يكون غرض أى باحث فى هذا الشعر عرض موضوعات عامة فحسب ، وإنما الغرض قبل كل شىء النفوذ إلى تفسيرات جديدة

فى جميع جوانب الحياة ، حياة الشعر وحياة المجتمع واقتصاده وثقافته ومذاهبه الكلامية والفقهية ، ولا بد من التعمق فى دراسة الدواوين الشعرية ، حتى نقف على حركات العصر وبواعثها وقوفاً علمياً سديداً ، كما رأينا فى الشعر الصوفى ، فهو ليس شعر موالد وحلقات دينية كما قد يتبادَر ، إنما هو شعر جهاد لإلهاب عواطف الشعب فى حرب أعداء الإسلام وسحقهم سحقاً ، ولذلك تجردت له جماعات كانت تتغنى به على المزمار وفى حلقات الذكر استنهاضاً للمسلمين كى يذودوا بكل قواهم عن حمى الإسلام وحياضه . ومن يقرأ شعر البهاء زهير وابن النبيه فى الغزل يحس توا أصداء الشعر الصوفى الوجدانى فيه ، إذ يكتظ بالمشاعر ، حتى لتصبح بعض قطع عندهما ، وكأنها شعر صوفى خالص بكل ما يسمه من وجد ولوعة . وكأن التصوف هو الذى أمسك بالغزل فى تلك الحقب دون أن يتجمد أو يصبح أصدافاً خالصة من التشبيهات والاستعارات ، فقد أبقى عليه عند بعض الشعراء على الأقل شعراً وجدانياً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

و إنما أطلنا فى بيان جوانب الدراسة فى شعر العصر الأيوبى ومصادرها وما قد تهدى إليه من تفسيرات جديدة لغرضين مهمين ، هما بيان أنه لا يُقْصَد بالدراسة لأى عصر أدبى مجرد عرض جوانبه ، إذ يغلب أن يؤول ذلك إلى دراسة سطحية لا تفيد البحث الأدبى الحقيقى أى فائدة ، إنما يُقْصد إلى التعمق فيه بحيث يَطْرح الدارس على الباحثين تفسيرات لم يتنبَّه إليها باحث من قبل . وبذلك تضيف دراسته إلى البحوث السابقة فى العصر إضافات جديدة ذات فائدة أو فوائد جُلَّى . والغرض الثانى أن نوضح صعوبة بحث عصر بأكمله ، وخاصة على الناشئين من الباحثين ، إذ تكون معرفتهم به وبمصادره محدودة ، فيتعثرون فيه صوراً مختلفة من التعثر ، ومن أجل ذلك يحسن بالباحث الناشئ أن يختار — كما أسلفنا — جانباً معيناً من العصر ، بل حتى الجانب المعين قد يكون أوسع مما ينبغى ، كالجانب الصوفى آنف الذكر مثلا ، إذ يضطر الباحث المبتدئ إلى التعرف على التصوف وتطوره ، حتى انتهى إلى ابن الفارض ، وسيرى البحث مليئاً بالصعاب لما يتصل به من الدراسة لأفكار الحلول ووحدة الوجود ووحدة الشهود ، وما إلى ذلك من مباحث صوفية عسيرة .

وينبغى أن يستقر فى أذهان ناشئة الباحثين أن من الواجب أن يتخلصوا فى كتابتهم عن شاعر من المقدمات التى تكتب عن عصره كما أشرنا إلى ذلك فى غير هذا الموضع فقد تعوّد كثيرون أن يتحدثوا عن جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى العصر، وهو حديث حرى بأن يضعف البحث فى الشاعر إن لم يحمل بعض تفسيرات جديدة ، وهو شىء لا ينتظر من الباحث الناشئ لقلة درايته بالعصر وظروفه ، ولذلك نراه عادة يجمع من هنا وهناك كلاماً فى هذه الجوانب لا يفيد فائدة جديدة إلا تسويد بعض الصفحات وتكبير حجم البحث وكميته ، مما يهدده تهديداً خطيراً ، إذ تمضى فيه مسافات دون أن نحصل على شىء نافع . ومن هنا كنت أرى أن ينحّى الباحث فى شاعر العصر من طريقه ، ويكتب مباشرة عن حياته وديوانه وشعره ، راجعاً إلى مصادر ترجمته فى كتب التراجم والوفيات وأيضاً إلى ديوانه وما يمدُّه به من تفاصيل جديرة بأن تنير بعض الجوانب فى سيرته . وترجمات الشاعر فى المصادر القديمة تتفاوت قيمتها من مصدر إلى مصدر ، فمثلا ترجمة ابن سناء الملك فى المغرب لابن سعيد عظيمة الخطر بالقياس إلى ترجمته فى معجم الأدباء ووفيات الأعيان لأن ابن سعيد هو الوحيد الذى أشار إلى أنه كان يتشيع ، وهو تشيع غريب ، إذ كان شاعر صلاح الدين ووزيره القاضى الفاضل اللذين قضيا على التشيع فى مصر . ولعل فى ذلك ما يصور أهمية الإحاطة بالمصادر كما أسلفنا ويؤكد كلامَ ابن سعيد أننا نجد فى ديوان ابن سناء الملك أشعاراً فى مديح بعض العلويين وبكاء حارًّا على الحسين لمقتله الأليم ، ولذلك يُعَدُّ أى بحث عنه لا يعرض هذا الجانب فيه ناقصاً ركناً مهمًّا من أركانه . وقد يكون ذلك هو السر الحقيقى فى أن مدائحه لصلاح الدين العظيم الذى قهر الصليبيين وسحق جموعهم فى معارك مظفرة لا تحمل فى كثير منها ما كان يُنْتَظَرُ منه من حماسة ملتهبة وفَوْرة متدفقة . وليس هذا كل ما تلفتنا إليه دراسة ابن سناء الملك ، فنحن حين نقرأ شعره نجده شديد الصلة بشعر الأسلاف ، وكانت هذه الصلة شيئًا عامًّا عند جميع الشعراء ، ولذلك كان ينبغى أن نبحث عن تفسير لها ، وهو فى رأينا محافظة الشعراء فى العصر الأيوبى على شخصية الشعر العربى . وهى جزء من محافظة عامة على الشخصية العربية ، حين نازل الصليبيون العروبة فى ديارها بالشام والموصل ومصر ، فاستشعرها العرب إلى أقصى حد فى جميع شئونهم العلمية والأدبية ، وقال المستشرقون إن هذا العصر

والعصر التالى له، عصر المماليك، كانا عصرى جدب وعقم وجمود ، وهو تفسير مخطئ ، لأنه ليس من الطبيعى أن تصاب ملكات أسلافنا بالعقم والخمود فى نفس الحقب التى سحقوا فيها الصليبيين والتتار سحقًا ذريعًا ، وإنما هو إحساس بالشخصية العربية واستشعار عميق لها . وخطورة التفسير بالجمود والعقم عند ابن سناء الملك لا تظهر فقط فى التفسير نفسه ، بل أهم من ذلك أنها تقوم حجابًا صفيقًا بين تبين الروح المصرية عنده وبين الباحث فيه. ومن يتعمق دراسة شعره يلاحظ كثيراً من خصائص هذه الروح ، فهو يميل إلى السهولة واليسر فى شعره وإلى الدعابة ، ويمسح الدين على قصائده ويشيع عنده غير قليل من الرقة والدماثة التى تميز بها القاهريون على مر العصور كما يشيع استخدام الكلمات العامية اقترابًا من الشعب ومزاجه ولغته .ويتميز ببرٍّ وحنان لأبويه وأهله مما يميز الأسرة المصرية فى جميع عصورها القديمة والوسطى والحديثة . وعلى هذا النحو كلما تعمقنا فى قراءة ديوانه وجدنا خصائص الروح المصرية بارزة . ولا بد أن يُعْنَى باحثه بدراسة موشحاته وينفذ منها إلى مهارته فى اصطفاء الألفاظ والملاءمة بين الكلمات والحروف والعناية بالنغم وتقصير الشطور حتى لتصبح بعض موشحاته بحوراً من النغم الصافى الممتع . ومعروف أنه هو الذى وضع للموشحات عروضها على نحو ما وضع الخليل بن أحمد للشعر العربى الموروث عروضه، وهو جانب عنده يدل على ذكائه المفرط ونفاذ بصيرته وملكاته الخصبة .

ولعل فى كل ما قدمنا ما يوضح أهمية استخدام المصادر والانتفاع بها ؛ فليس يكفى أن نجمعها، بل لا بد أن نحسن الإفادة منها أكبر فائدة ، ومما لا يختلف فيه اثنان أن المصدر المتقدم يلغى المصدر المتأخر ، فلا نحيل على المصدر الثانى إلا إذا أحلنا قبل ذلك على المصدر الأول ، ولا نكتفى بالمصدر الثانى بحال إلا إذا كان المصدر الأول الذى نقل عنه فُقد وسقط من يد الزمن . وينبغى ألاّ نحيل على مصادر مخطوطة وخاصة إذا كانت ملكًا لأفراد ما دام يمكن الإحالة على مصدر مطبوع ، ويوضح ذلك أن قصيدة مثلا نُظمت فى حادثة سياسية ونُشرت فى حينها بإحدى الدوريات ولم يُطْبَع ديوان الشاعر وظل مخطوطًا عنده ، فإنه ينبغى ألاّ نحيل على الديوان لأنه ليس تحت عين القارئ، إنما نحيل على المجلة الخاصة .

ويتبين خطأ ذلك بشكل أوضح وأخطر إذا عُنِى باحث مثلا بالشعر الذى نُظم فى تأميم قناة السويس ولم يرجع إلى الصحف والمجلات واكتفى بأن وجد عند شاعر قصيدة تتصل بالموضوع فقد يكون نظمها متأخراً فضلا عن أنه ترك المصادر الأصلية للشعر المطلوب ، ونقصد الصحف والمجلات . وبنفس الصورة لو أن باحثًا يعنى بالأناشيد التى نُظمت مع قيام الثورة المصرية لسنة ١٩١٩ ترك الدوريات إلى بعض قطع أو أناشيد قال له أصحابها إنهم نظموها فى نفس المناسبة ولم ينشروها . إن عليه أن يدرس ما نُشر لا ما طُوِى فى أدراج المكاتب لسبب طبيعى هو أنه موقَّت مع الثورة ولايحتاج إلى الدليل البين والشهادة القاطعة.

ومما ينبغى أن يتحاشاه الباحث أن يُعْنَى بموضوع يفتقر إلى لغة لا يتقنها إتقانًا تامًّا كمن يُعْنَى بدراسة الأزجال الأندلسية دون أن يكون له أى معرفة باللغة الرومانسية وألفاظها التى سقط منها كثير إلى تلك الأزجال بحيث لا تُفْهَم أحيانًا دون معرفة دقيقة بما تحمل من تلك الألفاظ . وتقابل هذه الصعوبة صعوبة أخرى ، ذلك أن بعض من يظنون أنفسهم يعرفون بعض الكلمات الرومانسية قد يحرفون كلمات عربية عن مواضعها فى الزجل الأندلسى ، فتصبح معانيه مضطربة غير مستقيمة وكأن الأزجال تحتاج أولا معرفة دقيقة بالعربية ثم معرفة بالرومانسية من حين إلى آخر . ومن هذا القبيل المصادر التاريخية المتأخرة فى عصر المماليك فإنها تحمل مصطلحات تركية كثيرة ، على نحو ما يتضح فى الجزءين الثانى عشر والثالث عشر من النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ، وهما يزخران بألقاب تركية تتصل بوظائف العاملين فى الدولة ، ومعرفتها ضرورية لمن يبحث فى تلك الحقب ، سواء فى التاريخ أو فى الشعر ، إذ كثير من القصائد يتصل بهؤلاء العاملين على اختلاف وظائفهم ومناصبهم . ومما يتصل بذلك كثرة المصطلحات العلمية التى كان يقحمها الشعراء على أشعارهم منذ أبى العلاء المعرى ، فقد أقحم على لزومياته كثيراً من مصطلحات علوم النحو والحديث والميراث والفقه والعروض ، وتبعه الشعراء يحاكونه فى هذا الاتجاه . وإذا لم يفهم الباحث تلك المصطلحات فهمًا دقيقًا اضطرب فهمه للأشعار التى تحملها وضَلَّتْ منه معانيها الدقيقة . وحرى فى رأينا بهذا الباحث أن يبتعد عن مثل هذه الموضوعات التى لا يحسن معرفة المصطلحات المتصلة بها . وقد

أقبل كثيرون من ناشئة الشباب على موضوعات الأدب المقارن ، وكأنما لها سحر خاص ، ولكن هذا السحر نفسه يحيطها بشباك كثيرة تؤذن بأن يتعثر فيها الشاب الناشئ — كما مرَّ بنا — ، وقد لا يستطيع الخلاص من عثراته . ومرجع ذلك إلى أن الأدب المقارن يحتاج إلى معرفة دقيقة بمصادر الموضوع الذى يبحثه فى العربية ثم مصادر الموضوع الذى يشبهه فى اللغة الأجنبية ، وإذا لم يكن الباحث على علم بيِّن بالأدب العربى والأدب الأجنبى ، ولم يكن يفقه موضوع المقارنة فى الأدبين فقهًا حسنًا فإنه حرى به أن يسقط سقوطًا لا إقالة له منه فى بحثه ، ومن أجل ذلك كان يحسن بالباحث المبتدئ أن ينصرف عن مثل هذه البحوث الشائكة العسرة.

وهناك مسألة مهمة هى مسألة التعرف على المصادر وكيفيته ، وهى مسألة لا تُحَلّ إلا عن طريق القراءة الواسعة المتصلة بالموضوع الذى يريد الباحث أن يدرسه . ولا تقفه هذه القراءة على كثير من المصادر فحسب ؛ بل تقفه أيضًا على من كتبوا فى العصر الأدبى الذى يريد أن يختار لنفسه موضوعًا منه ، وقد ينفذ إلى معرفة جوانب فى حاجة إلى دراسة جديدة ، كما قد ينفذ إلى معرفة حركات واتجاهات فى حاجة إلى تفسيرات جديدة . وقد يجد فى نفس هذه الكتابات تنبيهًا إلى دراسة مشكلات أدبية لم يكن متنبهًا إليها ، كما قد تنبهه إلى كثير من المصادر الأساسية وغير الأساسية . ومعروف أنه من أهم ما ينير أمامنا الطريق لمعرفة المصادر بجانب ذلك دوائر المعارف وكتب الفهارس قديمًا وحديثًا . ومن أقدمها الفهرست لابن النديم المتوفى فى أواخر القرن الرابع ، وقد سجل فيه جميع الكتب التى كانت متداولة عند الوراقين فى زمانه . ولا يقل عنه أهمية كتاب كشف الظنون لحاجى خليفة المؤلف فى القرن الحادى عشر الهجرى ، وفيه سجل دقيق للكتب المعروفة حتى عصره . وبين زمنى الكتابين عُنِى كثير من العلماء بكتابة فَهْرَسة لهم . وقد يسمونها مشيخة أو معجمًا . وعادة يَعْرِضون فى هذه الفهرسة أسماء شيوخهم والكتب التى قرءوها عليهم أو رَوَوْها عنهم أو سمعوها منهم ، وهى مهمة فى معرفة الكتب التى كانت تُتَدَاوَلُ فى عصر هذا الشيخ أو ذاك ، وخير ما يمثلها الفَهْرسة لابن خير الإشبيلى . وبجانب ذلك نجد معجم سَرْكيس الخاص بالمطبوعات العربية والمصرية حتى عصره ، وأهم منه تاريخ الأدب العربى لبروكلمان

الذى سجل فيه كل ما طُبع وكل ما احتفظت به دور الكتب من مخطوطات فى العالمين العربى والغربى حتى نهاية العقد الرابع من هذا القرن . ولا بد أن نضم إلى ذلك المقالات التى تنشر فى بعض المجلات عن العصر، موضوع الدراسة، وما تشير إليه من مصادره، ولا بد أن نضم أيضًا فهارس دور الكتب الكبيرة مثل دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

٥

نقد المحدثين للمصادر

لعل أهم مصادر تعرضت لنقد القدماء والمحدثين هى رواية الشعر الجاهلى ومَن حمله من الرواة وما حمله من الكتب ، وقد اتخذ القدماء — كما مر بنا — نفس المقاييس التى اتخذها أصحاب الحديث النبوى لفحص روايته وتبين الصحيح منها من الزائف ، فأخضعوا الرواة والرواية لامتحان شديد ، خلصوا منه إلى بيان الرواة الوضّاعين المتهمين والرواة الصادقين الموثّقين .

وَلَفَتَ هذا الجهد الخِصْبُ القيِّم المستشرقين منذ أواسط القرن الماضى ، وبدلا من أن يقفوا عند الإعجاب بصنيع القدماء مضوا يتهمون الشعر الجاهلى عامة دون أن يقدموا براهين جديدة ، حتى إذا تقدمنا إلى سنة ١٩١٨ رأينا مرجليوث يثير المسألة بقوة ، وما يلبث أن يكتب فيها مقالا طويلا فى مجلة الجمعية الملكية الآسيوية بعدد يوليو سنة ١٩٢٥ عنوانه « أصول الشعر العربى » حاول فيه جاهداً أن يزيف هذا الشعر جملة ، مستدلا ببراهين عدة ، لعل من الخير أن نعرضها برهانًا برهانًا لنرى مقدار سدادها أو فسادها ، وأول ما ذكره أن تكون الرواية الشفوية حفظت الشعر الجاهلى ، فهو ينكرها ، ومعروف أن رواية الشعر الجاهلى ظلت تُتَداول من جيل إلى جيل حتى عصر التدوين . وهو يتخذ من هذه المقدمة الفاسدة دليلا على أنه لم تكن هناك طريقة لحفظ الشعر الجاهلى سوى كتابته ، ولما كانت كتابته إنما حدثت متأخرة فمن المؤكد فى رأيه أنه نُظِم فى حقبة إسلامية . والبرهان منقوض لأنه يعتمد على مقدمة فاسدة كما رأينا . وبرهان ثان عنده هو وجود الرواة

الوضاعين أمثال حماد ، ووجودهم لا ينفى وجود رواة ثقات ، فهو برهان متداع . وبرهان ثالث أن الشعر الجاهلى لا يمثل عقائد الجاهليين الوثنيين ولا المسيحيين ، فليس فيه فكرة تعدد الآلهة الوثنية ولا فكرة التثليث المسيحية ، إنما فيه التوحيد وشىء من القصص القرآنى وإشارات إلى الحساب فى الآخرة . وهو برهان متداع بدوره ، لأن كتاب الأصنام لابن الكلبى زاخر بذكر أوثانهم وآلهتهم المتعددة ، وليس من الحتم أن يستشعر المسيحيون الجاهليون فكرة التثليث المسيحى فى أشعارهم ، ومن يدرى ربما استشعروها وسقطت الأشعار التى تمثلها كراهةً من الرواة المسلمين أن يردّدوها . أما الشعر الذى يمثل روح الإسلام ويراه مرجليوث صحيحاً فمن المؤكد أنه منحول وُضع على ألسنة الجاهليين . وبرهان رابع عنده هو أنه لو كان هذا الشعر صحيحا لمثّل لغة القبائل العدنانية الشمالية ولغة الحميريين اليمنية الجنوبية ، فضلا عن تمثيله للهجات القبائل المتعددة . وهو برهان منقوض بدوره ، أما أنه لم يمثل اللغة الحميرية فهذا طبيعى لأنها ليست لغته بل هى لغة مستقلة عنه ، على نحو ما يعرف ذلك علماء اللغات السامية ، وقديماً قال أبو عمرو بن العلاء : ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا . وأما أنه لا يمثل اللهجات الجاهلية المتعددة للقبائل فهذا أيضاً طبيعى لأنه كانت هناك لهجة فصحى فى الجاهلية نظم الشعراء فيها أشعارهم متخلصين من لهجاتهم القبلية المحلية ، وهى نفس اللهجة التى نزل بها القرآن الكريم . وآخر براهين مرجليوث أن النقوش التى اكتُشِفَتْ لليمنيين الجنوبيين ليس فيها ما يدل على أنه كان لهم نشاط شعرى ملحوظ ، وإذا كانوا هم مع مدنيتهم المعروفة لم يخلّفوا شعراً فكيف يخلّف البدو الشماليون هذا الشعر الجاهلى الكثير . ونَقَضَ بعض المستشرقين أنفسهم هذا البرهان لأن نظم الشعر لا يحتاج إلى حضارة ولا مدنية ، فالبدو ينظمونه كما ينظمه المتحضرون ، بل حتى البدائيون ينظمونه على نحو ما هو معروف عن الإسكيمو . وقد لوّح فى وجهه غير مستشرق ، وخاصة « لا يل » فى مقدمته للمفضليات ، إذ قال إنه على فرض التسليم بأن الشعر الجاهلى موضوع فإن من وضعوه كانوا يحاكون أمثلة ونماذج صحيحة منه ، وإذن فقد كان هناك شعر جاهلى صحيح وشعر جاهلى مزيّف ، بالضبط كما لاحظ علماؤنا القدماء ذلك . ويقول إنه قد يكون أصاب قصائده بعض التبديل فى الألفاظ بحكم طول المسافة بين العصر الجاهلى والعصر العباسى عصر التدوين ،

على أن من يرجع مثلا إلى المعلقات يجد لكل معلقة شخصيتها الواضحة المميَّزة لها ولصاحبها مما يؤكد صحة نسبتها إليه . ويقول إن فى هذا الشعر الجاهلى الذى يتهمه مرجليوث وأمثاله ألفاظاً غريبة لم تكن معروفة ولا متداولة فى زمن الرواة العباسيين ، واحتفاظه بها برهان قاطع على أنه صحيح فى جوهره .

وأشهر مَنْ نَقَدَ مصادرَ الشعر الجاهلى بين العرب المعاصرين طه حسين ، فقد كتب فى ذلك كتابه « فى الأدب الجاهلى » وفيه هاجم هجوماً عنيفاً رواية الشعر الجاهلى مجرّحاً لها فى أربعة كتب من كتابه ، هى الثانى والثالث والرابع والخامس ، وهو فى الثانى يفصّل الأسباب التى تدفعه إلى الشك فى الشعر المروى عن الجاهليين والذى ينبغى عدم الاعتماد عليه — فى رأيه — لاستخراج صورة أدبية صحيحة للعصر الجاهلى . وقد جمع هذه الأسباب فى براهين كبيرة ، هى أن الشعر الجاهلى لا يصور حياة الجاهليين الدينية والعقلية والسياسية والاقتصادية ، ولا يصور لغتهم ولهجاتها المختلفة فضلا عن تصوير اللغة الحميرية وكيف كانت تباين لغة العرب الشماليين العدنانية . وطه حسين يلتقى فى البرهان الأول بمرجليوث ، غير أنه عنده أكثر تفصيلاً ، فقد لاحظ أن القرآن الكريم صوَّر الحياة الدينية للجاهليين تصويراً دقيقاً فى مجادلاته لليهود والنصارى والصابئة والمجوس والوثنيين على حين لم يكد الشعر يصوّر شيئاً من ذلك . وقياس الشعر الجاهلى على القرآن فى هذا الصدد قياس منقوض ، لأن القرآن كتاب دينى ، يدعو إلى رسالة سماوية يريد أن يَجْمع عليها العرب فطبيعى أن يبين ما فى معتقداتهم من انحراف وضلال ، ليجعلهم يسارعون إليه عن عقيدة ، بخلاف الشعر فإن شاعراً لم يَدْعُ بشعره إلى دين جديد بل كانوا يتغنَّون بشعرهم عواطفهم ومشاعرهم . ومع ذلك فكتاب الأصنام لابن الكلبى ، كما أسلفنا ، يحمل من معتقدات العرب الجاهليين وإيمانهم بالأوثان عتاداً كبيراً . والبرهان الثانى عند طه حسين أن الشعر الجاهلى لا يصوّر الحياة العقلية الجاهلية ، وكأنه يفترض أنه كان لهم حياة فكرية معقدة ، وقد كانوا لا يزالون أقرب إلى الدور الفطرى ، ومع ذلك فقد أكثروا من الحِكَم يكثفون أو يقطّرون فيها تجاربهم فى الحياة على نحو ما نرى عند زهير فى نهاية معلقته ، وعرضوا لأفكار كثيرة عن الحياة والموت على نحو ما يلقانا

فى معلقة طرفة . فالقول بأن شعرهم لا يمثل حياتهم العقلية هو بدوره منقوض ، فقد مثلها بفطريتها وتجاربها البسيطة . أما البرهان الثالث وهو أن شعر الجاهليين لا يمثل حياتهم السياسية ، فقد دعمه بأن القرآن صوَّر العرب فى سورة الروم شيعتين : شيعة تقف مع الروم وشيعة تقف مع الفرس إذ يقول : (الٓمٓ . غُلِبت الروم فى أدنى الأرض وهم من بعد غَلَبهم سَيَغْلبون فى بِضْع سنين لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصرُ من يشاء وهو العزيز الرحيم) . والشعر لا يصور شيئًا من ذلك وهو أيضًا برهان مردود ، فقد كان شعراء الحجاز ونجد أو قل كثير منهم شيعتين : شيعة تنتصر للغساسنة الموالين للروم وشيعة تنتصر للمناذرة الموالين للفرس . ولما امتشقت قبيلة بكر سيوفها ضد الفرس توعَّدهم الشعراء طويلا حتى إذا انتصرت عليهم فى موقعة ذى قار قبيل الإسلام تغنَّى بها العرب — وفى مقدمتهم الأعشى — غناء كله فخار وابتهاج بالنصر المبين . وإذن فليس بصحيح أن الشعر الجاهلى لا يمثل حياة الجاهليين السياسية وصلاتهم بمن حولهم من الأمم . والبرهان الرابع أن الشعر الجاهلى المروىّ لا يمثل حياة الجاهليين الاقتصادية ، وقد دعمه بأن القرآن صوَّر العرب طائفتين : طائفة الأغنياء المستأثرة بالثروة وطائفة الفقراء المعدمين ، والشعر لا يصوّر شيئًا من ذلك إذ يصور العرب جميعًا أجواداً كرامًا ، بينما يذم القرآن البخل والبخلاء ذمًّا شديداً . وهو برهان أيضًا مردود ، بما صور شعراء الصعاليك تصويراً واسعًا ما كان بين الفقراء والأغنياء من نضال عنيف . وإذا كانوا أكثروا فى مديحهم وفخرهم من ذكر الكرم والجود فإنهم أكثروا فى الهجاء من ذكر البخل والشح الذميم . أما البرهان الخامس وهو أن الشعر الجاهلى لا يصور الفروق بين اللغة العدنانية الشمالية واللغة الحميرية الجنوبية وبالمثل لا يصور الفروق بين لهجات اللغة الشمالية العدنانية . فإن طه حسين يلتقى فيه بمرجليوث كما أسلفنا . وهو يلاحظ أن أشعاراً كثيرة تضاف إلى العرب الجنوبيين ، وهى لا تمثل لغتهم إنما تمثل لغة الشماليين . ويحتاج ذلك فضلا من التحقيق فإن العرب الجنوبيين الذين كانوا يجاورون الشماليين أخذوا يتركون لسانهم الحميرى إلى اللسان العدنانى على نحو ما يُلاَحَظُ عند مَذْحج وبلحارث بن كعب ، ولم يُذْكَر فى السيرة النبوية أن الرسول عليه عليه السلام حين كانت تفد عليه فى عام الوفود جماعاتٌ من العرب الجنوبيين اتخذ

بينه وبينهم وسيطًا يُحْسن لغتهم ، مما يدل بوضوح على أن الجنوبيين كانوا قد أخذوا فى التعرب قبيل ظهور الإسلام. فليس من المستغرب إذن أن نجد على لسان كثيرين منهم شعراً باللغة العدنانية الشمالية . وطه حسين لا يتشكك فقط فى الشعر المنسوب إلى اليمنيين المقيمين فى أوطانهم الجنوبية ، بل يتشكك أيضًا فى الشعر المنسوب إلى قبائلهم التى هاجرت منذ القرن الرابع الميلادى إلى الشمال مثل كندة وشاعرها امرئ القيس ، وهى قبائل تعرَّبت بحكم استقرارها فى مواطنها الجديدة بين العرب الشماليين أحقابًا متعاقبة ، فهى إذا كانت يمنية نسبًا وأصلا فإنها عدنانية موطنًا ولغة ولسانًا . ويقول إن القرآن الكريم مثَّل بقراءاته لهجات القبائل العربية على حين لا يمثلها الشعر الجاهلى ، مما يدل على أنه شعر موضوع منحول . ومعروف أن لهجة أدبية سادت بين العرب فى الجاهلية هى لهجة قريش ، وقد سادت هذه اللهجة واتخذها الشعراء جميعًا أداةً لشعرهم والتعبير عن وجدانهم ، متخلِّين عن لهجاتهم المحلية وخصائصها اللغوية ، فكان طبيعيًّا أن يخلو منها الشعر الجاهلى . وتوقَّف ليشكك فى شعر الشواهد التعليمية ، والشك فيه ينبغى أن يقتصر عليه ، إن صحَّ ، ولا يعمَّم فى الشعر الجاهلى جميعه .

وإذن فكل البراهين التى ساقها طه حسين لدحض الرواية للشعر الجاهلى منقوضة سواء منها ما التقى فيه مع مرجليوث وما استقلَّ به . وهو ينتقل من هذا الكتاب الثانى إلى الكتاب الثالث ، وقد خصَّه ببيان أسباب الوضع للشعر الجاهلى وردَّها إلى السياسة والدين والقَصص والشعوبية والرواية. أما السياسة فقد لاحظ أنها دَفَعَتْ إلى وَضْع شعر كثير على لسان قريش والأنصار فى الإسلام ، وهى ملاحظة استمدها من ابن سلام فى كتابه « طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين » إذ ساق اتهامًا لقصيدة أبى طالب التى روتها قريش فى أشعارها والتى يمدح بها الرسول عليه السلام وقال إن قريشًا أضافت إلى شعرائها منحولات كثيرة ، كما أضافت كثيراً إلى أشعار حسان شاعر الأنصار . فأصل الملاحظة التى لاحظها طه حسين صحيح ، لاحظه ابن سلام من قبله ونَصَّ عليه ونبَّه إليه ، غير أن هذه الأشعار التى وقف عندها طه حسين وابن سلام جميعًا ليست جاهلية ، إنما هى إسلامية ، وإذن فهى لا تصدق على الشعر الجاهلى ولا على روايته ، بل تقع

بعيداً . والدين يقصد به طه حسين ما قيل من أنه نُظم فى الجاهلية إرهاصًا ببعثة الرسول وما أضيف إلى الجن والأمم الدائرة وإلى اليهود والنصارى وعدىّ ابن زيد العبادى شاعر الحيرة النصرانى . وكثير من ذلك رفضه الرواة الأثبات. وقد نَصّ ابن سلام على ما وضع على لسان عدىّ بن زيد ، وقال إن أهل العلم بالشعر القديم لا يُشْكل عليهم ما وضع المولَّدون والرواة المتَّهمون من شعر غَثّ ضمَّنوه الروايات والأخبار عن الجاهلية ، وقد هاجم ابن إسحق صاحب السيرة النبوية — كما مر بنا فى غير هذا الموضع — لكثرة ما حمَّل سيرته من هذا الشعر ، وردّ كثيراً من المنحول الذى رواه . وإذن فكل ما قاله طه حسين فى هذا الصدد لم يكن غائبًا عن ابن هشام وابن سلام وأضرابهما من القدماء . ومثله ما قاله عن القصص والقصاص ، وهو يشير إلى كثرة ما نُظم حول غزوة بَدْر وغزوة أحد وغيرهما من الغزوات وأضيف إلى طائفة من الأشخاص المعروفين سواء أكانوا شعراء أو لم يشتهروا بالشعر مثل حسان وحمزة بن عبد المطلب وعلى بن أبى طالب ، كما أضيف إلى نفر من قريش وغير قريش لم ينظموا شعراً قط . وواضح أنه يتحدث عن شعر إسلامى لا عن شعر جاهلى . ويتحدث عن الشعوبية وما دفعت إليه من نَحْل الشعر على الجاهليين مصوِّرة فيه مثالبهم التى كانت تصمهم بها من جهة ومثبتة ثناءهم على الأعاجم ، ولم يسق شيئًا من شعر المثالب ؛ أما الثناء على الأعاجم فساق فيه قصيدة لأبى الصلت بن ربيعة شاعر الطائف تحمل ثناء على الفرس ، وأشار إلى أن لعدى بن زيد شاعر الحيرة ولشعراء آخرين ثناء أيضًا عليهم وإشادة بملوكهم وسلطانهم وجيوشهم . وقد لا يكون هذا الشعر موضوعًا ، بل إنه هو نفسه الشعر الذى كان يبحث عنه ونفاه حين قال فى كتابه الثانى إن الشعر الجاهلى المروى لا يمثل حياة القوم السياسية وانقسامهم إلى شيعتين : شيعة تتنصر للفرس وشيعة تتنصر للروم ، وعدىّ ولقيط بن يعمر الإيادى والأعشى شاعر ربيعة الذين عدَّهم هنا من شعراء شرقى الجزيرة . وطبيعى أن ينتصروا للفرس الذين كانوا يجاورونهم ويمدون نفوذهم على الحيرة والمناذرة والقبائل الشرقية . وذكر هنا بعض مانظمه الشعوبيون فى العصرين الإسلامى والعباسى من أشعار يفتخرون فيها على العرب ، وهى أشعار صحيحة النسبة إلى قائليها ، وتخرج عن موضوع الانتحال الخاص بالشعر الجاهلى . وتشكك فيما ضمنه الجاحظ كتابه الحيوان

من شعر جاهلى كثير يدل به على دقة معرفة الجاهليين بعلم الحيوان عصبية لهم . والجاحظ غير عربى ، وأيضًا فهو ينفى عنهم المعرفة الدقيقة بالحيوان قائلا فى الجزء السادس من كتابه إن معارفهم فيه أولية ، وإنهم إنما أكثروا من الحديث عنه فى أشعارهم لأنه كان منثوراً فى جزيرتهم أمام أعينهم وأبصارهم . وإذن فما قاله طه حسين عن الشعوبية لا يتَّجه ، ومثله ما قاله عن القصص والسياسة ، وحتى ماقاله فى الدين سبقه القدماء إلى قوله والتشكيك فيه . وبالمثل حديثه عن الرواة الوضاعين أمثال حماد وخلف الأحمر ، فهو يردد فى هذا الحديث ماساقه ابن سلام وغيره من اتهام لهم ومن رد لروايتهم الكاذبة . وطه حسين فى مناقشته لكل هذه الأسباب التى أدت إلى كثرة الوضع للأشعار — فى رأيه — على ألسنة الجاهليين يستضىء فى الأجزاء الصحيحة منها بما نص عليه الأسلاف ، وغاية ما فى الأمر أنه يتسع بطعنه ونقده وتجريحه لرواية الشعر الجاهلى ذاهبًا مذهب التعميم . وكان القدماء أكثر دقة من الوجهة العلمية الخالصة حين وقفوا بالاتهام عند الجزئيات ، وطبقوه تطبيقًا واسعًا تارة وتطبيقًا ضيقًا تارة ثانية ، بحيث استطاعوا أن يستخلصوا من الشعر الجاهلى قصائد وأشعاراً ودواوين صحيحة وبحيث زيَّفوا منه كثيراً جدًّا ، وخاصة ما دار فى كتب السير والقصص والأخبار ، وقد تتبعوا الرواة وفحصوهم واحدا واحدا ، ونصوا على الوثيق الذى لا يرقى إليه شك وعلى المتهم الذى تحيط بروايته الرِّيَبُ والظنون .

ويخرج طه حسين إلى الكتاب الرابع ، وهو يتحوّل به إلى دراسة تطبيقية لبيان الوضع فى شعر نفر من شعراء اليمن وربيعة ويبدأ بدراسة شعر امرئ القيس مبينًا أنه موضوع كله لسبب طبيعى ، وهو أنه يمنى وشعره مضرى . ومرَّ بنا أنه كان حقًّا يمنى الأصل ، غير أنه كان مضرى اللغة واللسان والموطن ، إذ هاجرت قبيلته منذ القرن الرابع الهجرى إلى الشمال وأقامت فى منازل بنى أسد بالقرب من تيماء شمالى المدينة ، ولو أنه رجع إلى القدماء لرآهم — كما مرَّ بنا فى غير هذا الموضع — ينصُّون على شعر منحول كثير أضيف إليه ، ويُرْوَى عن الأصمعى أنه كان يقول : « كل شىء فى أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الراوية إلا نُتَفًا سمعتها من الأعراب وأبى عمرو بن العلاء » . ويدرس شعر علقمة الفحل

ويشك فى كثير منه ، ولو رجع إلى ابن سلام لرآه يكفيه الشك فيه إذ كان لا يثبت له سوى ثلاث قصائد . وبالمثل شك بقوة فى شعر عبيد بن الأبرص ، ولو رجع فيه أيضًا إلى ابن سلام لوجده لا يثبت له سوى قصيدته : « أقفر من أهله ملحوبُ » مع قوله فيه : إن شعره مضطرب ذاهب . وعلى هذا النحو لو أن طه حسين استقصى فى هذه الدراسة التطبيقية لشعراء اليمن وربيعة نتائج فحص القدماء لهم ولرواية أشعارهم لأغناه ذلك عن كثير من وجوه الاتهام وسهامه التى صوّبها إلى الشعراء المذكورين وأضرابهم . وفى ذلك ما يدل بوضوح على أن توثيق القدماء للشعر الجاهلى وروايته لا يزال أدق من صنيع المحدثين ، فقد أخضعوهما لفحص علمى سديد ، استطاعوا من خلاله أن يجرّحوا طائفة من قصائده وروايته تجريحًا لا مطعن فيه ولا منفذ لكى يرده باحث محدث ، إلا أن يذهب إلى تعميمات ، أو يصدر عن أحكام ذاتية لا تؤيدها أدلة وبراهين صحيحة سديدة .

ويمضى طه حسين إلى الكتاب الخامس الذى قصره على شعراء مضر ، ويسلّم بأنه كان هناك شعر مضرى جاهلى ، غير أنه يعود فيذكر أن كثرته ضاعت وأنه لم يبق منه إلا قليل مضطرب مختلط ، ويقول إنه دخله انتحال كثير حتى لم يعد من الممكن تخليصه وتصفيته ، ويرفض أن يعتمد الباحث فى ذلك على دراسة أساليده وروايته . ويحاول أن يضع مقياسًا جديداً للتثبت من صحته ، وما يلبث أن يهتدى إلى مقياس مركب من خصائص فنية يشترك فيه طائفة من الشعراء مؤلفين لمدرسة واضحة المعالم ، وهى تضمّ فى رأيه أوس بن حجر وتلميذه زهير بن أبى سلمى وتلميذيه كعباً ابنه والحطيئة ، فإن لهذه المدرسة من الخصائص الفنية المشتركة ما يدل على صحة شعرها وخلوه من الوضع والانتحال . وهى مدرسة لفته إليها ما وجده فى الأغانى وغير الأغانى من قول القدماء إن زهيراً كان يروى عن أوس شعره وإنه لقن أشعاره راوية من بيته هو كعب ابنه وراوية من غير بيته هو الحطيئة . ولكن القدماء حين عيّنوا هذه المدرسة لم يسلموا لها بصحة أشعارها كما صنع طه حسين ؛ فقد أخضعوها للامتحان . أما أوس بن حجر فنَصُّوا على أن شعره اختلط بشعر ابنه شريح ، كما اختلط بشعر عَبيد

ابن الأبرص . وأما زهير فقد مرَّ بنا أن ديوانه رُوى روايتين مختلفتين : رواية بصرية فى ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة ، ورواية كوفية فى أكثر من أربعين قصيدة ومقطوعة ، وبذلك أضافت الرواية الكوفية زيادات كثيرة ، وشك القدماء فى غير قليل منها ، ونفس الرواية البصرية شك الأصمعى فى ثلاث من قصائدها . وكأن القدماء كانوا أكثر تشددا من طه حسين فى قبولهم ورفضهم لأشعار أستاذى تلك المدرسة : زهير وأوس ؛ وبالمثل أنكروا بعض الأشعار المضافة إلى كعب والحطيئة المخضرمين. ولعل فى ذلك ما يدل على أن مقاييسهم كانت شديدة الدقة بالقياس إلى مقاييس المحدثين ، وهى مقاييس لا تفضى إلى تعميمات ولا إلى افتراضات وكان حريًّا بطه حسين ومرجليوث أن يستقصيا نقدهم لرواية الشعر الجاهلى وتجريحهم لما جرَّحوه وطعنوا فيه من قصائده ، إذن لأفادا دراسة الأشعار الجاهلية فوائد علمية قيمة .

وقد يكون من الطريف أن نذكرهنا نقد «ڤلهوزن» المستشرق الألمانى المعروف لروايات الطبرى وطريقته العلمية فى استخلاص الصحيح منها ونفى الزائف ، وهى روايات لا تتصل بالشعر وإنما تتصل بالأخبار والتاريخ فى العصر الإسلامى على نحو ما يلقانا فى كتابه « تاريخ الدولة العربية من ظهور الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية » وقد نقله الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده إلى العربية . ونراه يفحص روايات الطبرى فحصًا علميًّا دقيقًا ، وعادة يسوق الطبرى فى الحادثة روايتين أو روايات عدة للمقارنة واستخلاص الحقيقة التاريخية ، وعرف « ڤلهوزن » ذلك فانتفع به أكبر انتفاع فى تحليل الحوادث وتبيُّن تفاصيلها . ونسوق مثالا واحداً هو فرار عبيد الله بن زياد حاكم البصرة والعراق إلى الشام بعد موت يزيد ابن معاوية خوفًا على نفسه ، لما كان من قَتْله الحسين حفيد الرسول عليه السلام. ويروى « ڤلهوزن » أولا ما ساقه أبو عبيدة من الخبر فى ذلك ، وأنه حين وصلت عبيد الله الأنباء بوفاة يزيد وأن الناس فى الشام مختلفون فيمن يتولى أمرهم بعده راودته فكرة الاستيلاء على الحكم فجمع أهل البصرة وخطب فيهم معرِّضًا بثلب يزيد ومشيراً إلى أنه يَرْضَى من يرضونه لدينهم وجماعتهم حتى يجتمع أهل الشام على خليفة جديد ، فإن رضوا عنه دخلوا فيما دخل فيه الناس وإلا استقلوا

بأمرهم. فقالوا له إنك أقوى الناس على ذلك وبايعوه ، حتى إذا خرجوا جعلوا يمسحون أكفهم بالباب والحيطان ، ولم يلبثوا أن نبذوا طاعته وثاروا عليه . وكان أول ثائر سلمة بن ذؤيب التميمى الذى دعا لبيعة ابن الزبير العائذ بمكة ، وتبعه كثير من قبيلته تميم . واتسع الفتق على الراتق ، فخاف عبيد الله على نفسه والتجأ إلى الأزد وسيدهم مسعود بن عمرو العتكى لحمايته من ثورة تميم . وبذلك أصبح أهل البصرة بدون أمير ، واختلفوا فيمن يؤمّرون عليهم ، وتمّ اختيار هاشمىّ قرشى هو عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب بببّة ، ودخل بَبّة قصر الإمارة سنة ٦٤ للهجرة . وحدث أن قام نزاع بين بعض أنصاره وبعض بنى بكر وسيدهم القديم مالك بن مسمع وقَتَلَ تميمىٌّ بكريًّا ، فثارت بكر كلها وهبّت لمحاربة تميم ، وطلب سيدهم الجديد أشيم بن شقيق إلى الأزد أن يجددوا الحلف الذى كان قد انعقد بينهم وبين قبيلته ويسيروا معهم . واشترط الأزد أن يكون الرئيس على الجميع سيدهم مسعود بن عمرو ، فقال لعبيد الله بن زياد سِرْ معنا حتى نعيدك إلى دار الإمارة ، ولكن عبيد الله خاف على نفسه ، وأرسل غلمانًا له مع مسعود ليأتوه بما تنتهى إليه الأمور . وانتهى مسعود إلى المسجد فدخله وصعد المنبر ، وأبى بَبّة أن يتعرض له . ولكن تميمًا ثارت ، وثار معها مواليها من الأساورة وفى مقدمتهم « ماه أفريدون » . ويذكر « ڤلهوزن » هنا رواية إسحق بن سويد وما حكاه من بلاء «ماه أفريدون» وقومه من الأساورة فى القتال إلى جانب تميم ، ودخول تميم المسجد ومسعود على المنبر وإنزاله وقتله . ويروى «ڤلهوزن» عن أبى عبيدة أن عبيد الله بن زياد فرّ بعد مقتل مسعود حاميه إلى الشام . وتتطور الأمور ويوشك الطرفان أن يدخلا فى حرب مبيرة ، غير أن حصافة الأحنف سيد تميم تنقذ الناس من الكارثة ، إذ يخطب فيهم مخوّفًا من سوء العواقب وعارضًا أن تدفع تميم ديات القتلى من قبيلتى الأزد وبكر ، وتستجيب القبيلتان بعد لأى ، حقنًا للدماء .

ويتوقف « ڤلهوزن » ليصحح رواية أبى عبيدة فى بعض المواضع مستعينًا بروايات مختلفة لرواة آخرين ، فلم يكن هروب عبيد الله بن زياد إلى الشام بعد مقتل سيد الأزد ، إذ تدل أبيات للهيثم بن الأسود رواها الطبرى فى الجزء الثانى من طبعة أوربا

ص ٤٦٣ على أن مسعوداً هو الذى مكن عبيد الله بنفسه من الخروج إلى الشام ، وهو ما يرويه أيضاً وهب بن جرير فى ص٤٥٦ من نفس الجزء، وكذلك يرويه عوانة فى ص ٤٦١ قائلا إن عبيد الله ذهب إلى الشام فى منتصف جمادى الثانى ، على حين قُتل مسعود فى شوال أى بعد نحو ثلاثة أشهر . وإذن فلم يكن عبيد الله حاضراً فى تلك الحوادث ولا اختير للبصرة أميراً وهو لا يزال فيها ، إنما حدث ذلك — كما يروى عوانة — فى ص٤٦٣ بعد قتل مسعود وحَسْم النزاع بين بكر والأزد من جهة وتميم من جهة ثانية ، إذ حاول الناس أن يجتمعوا على أمير ، فاجتمعوا على عبد الملك بن عبد الله بن عامر القرشى ، ثم أقروا بَيْهَس ، إلى أن دخلت البصرة فى بيعة ابن الزبير بعد ثلاثة أشهر ، وعيّن عليهم والياً من قبله . ويقول «ڤلهوزن» إن عوانة روى فى ص ٤٦١ أن عبيد الله بن زياد حين هرب استخلف مسعوداً على البصرة ، مما يوضح لماذا ذهب مسعود إلى القصر وإلى المسجد ، فهو خليفة عبيد الله ابن زياد . وبذلك يصحح « ڤلهوزن » رواية أبى عبيدة مستعيناً برواية عوانة التى تتفق ومنطق الحوادث والتى تؤيدها رواية وهب بن جرير وأبيات الهيثم بن الأسود . على أنه يعود فيخطئ رواية عوانة فى ص ٤٦١ التى تقول إن رجلا من الخوارج الذين انضموا إلى تميم هو الذى قتل مسعوداً ، لأن الخوارج كانوا فى حرب مع أهل البصرة ، وقد اضطروا بَيْهَس للتنازل عن الإمارة لأنه لم يسارع إلى حربهم ونزالهم ، ولذلك يرجح « ڤلهوزن » الرواية بل الروايات القائلة بأن الأساورة بقيادة ماه « أفريدون » هم الذين قتلوا مسعودا . ويقول إن رواية المدائنى فى ص٤٦٥ حاسمة فى ذلك ، إذ قال إن الأزد هم الذين زعموا أن الأزارقة الخوارج قتلوا مسعوداً ، حتى يمحوا عن أنفسهم عار قتل موالى تميم من الأساورة لأميرهم ويَدْرَأوا ما اتُّهموا به من القعود عن الأخذ بثأره من تميم وقبول ديته . ويلاحظ ڤلهوزن أن قول عوانة فى ص٤٦١ بأن الخوارج الذين قتلوا مسعوداً كانوا يسكنون عند نهر الأساورة ينمّ عن عدم اطمئنانه إلى ما ذكره من قتلهم إياه .

وواضح كيف نقد ڤلهوزن روايات هذا الحادث مقارنا بينها مستخلصا منها الرواية الصحيحة، ومنحيًا عنها الروايات الزائفة. ويكثر فى كتابه هذا النمط الرائع من المقارنة بين روايات الأخبار والأحداث واستخلاص الصحيح منها.

ولعل فى ذلك ما يصور أهمية المنهج الذى اتبعه الطبرى فى جمعه بين الروايات المختلفة فى كل حادث وكل خبر ، فهو لم يجمع بينها عبثًا أو إطالة فى كتابه ، وإنما جمعها ، لأنه عرف ببصيرته النافذة أنها مصادر متعددة ، من واجب أمثاله من المؤرخين أن يضعوها تحت أعين الناس ، ليتبينوا الصادق منها والكاذب والوثيق وغير الوثيق ، وليصححوا بعض الجوانب فى الحادث أو الخبر ، وليقيموا أركانه جميعًا على أسس وطيدة .

وهذا نفسه هو الذى دفع صاحب الأغانى إلى أن يذكر الروايات المتعددة للخبر الواحد من أخبار الشعراء التى يسوقها فى شكل سيول متلاحقة ، إذ يريد من قارئه أن يقارن بين الروايات لينفذ إلى معرفة الرواية الصحيحة منها عن بيِّنة ، وتصور ذلك عنده من بعض الوجوه دراسة ما ساقه عن مقتل حُجْر أبى امرئ القيس ، فقد ذكر فى ذلك أربع روايات متقابلة ، أما الأولى فرواها عن هشام بن الكلبى ؛ إذ زعم أن بنى أسد كانوا يؤدون لحجْر أميرهم الكندى إتاوةً كل عام ، وحدث أن أرسل إليهم جُباته ذات مرة يحملونها إليه ، فلقوهم لقاء منكراً وردوهم ردًّا عنيفًا . فسار إليهم فى جيش كثيف من قبائل ربيعة وقيس وكنانة ، لتأديبهم ، فألقوا له عن يَدٍ صاغرين مستسلمين ، حتى إذا أصبح سادتهم مِلْكَ يده أخذ يقتلهم بالعصا — فَسُمُّوا عبيد العصا — واستباح أموال القبيلة ونفاها من ديارها فى جنوبى وادى الرُّمَّة بالقرب من تيماء إلى تهامة ، وألقى القبض على سيدهم عمرو ابن مسعود وشاعرهم عَبِيد بن الأبْرص ، وما لبث عبيد أن أنشده قصيدة يستعطفه بها ، وفيها يقول :

أنت المليكُ عليهمُ وهمُ العبيدُ إلى القيامَهْ

وتأثر حجْر ، وعفا عن القوم ، ولكن نفوس بنى أسد انطوت على الانتقام ، حتى إذا أصابوا منه غِرَّةً قتلوه فى قُبَّته ، ونهبوا ما كان معه من أموال . أما الرواية الثانية فرواها أبو الفرج عن أبى عمرو الشيبانى ، وهى تزعم أن حُجْراً ملكه الفزع والخوف من بنى أسد ، فاستجار ببعض التميميين لأهله ، ومضى هو فلجأ إلى قوم من بنى سعد بن ثعلبة ، غير أن عَلْباء بن الحارث الأسدى كان يتعقبه ، وما زال يرصده إلى أن غافله وقتله . والرواية الثالثة رواها أبو الفرج عن

ابن السكيت ، وهى تذكر أن حُجْراً أقبل ذات يوم على بنى أسد ، وكانت قد ساءت ولايته فيهم ، فأجمعوا على إعلان الحرب عليه ، حتى إذا اقترب منهم تقدَّم إليه بعض شجعانهم فقتلوا مَنْ كانوا فى مقدمة ركبه وسَبَوْا جواريه ، وقاتلهم حُجْر وسرعان ما أسروه ، ولم يلبث أحدُ فتيانهم أن قتله . أما الرواية الرابعة فرواها أبو الفرج عن الهيثم بن عدىّ ، وهى تذكر أن حُجْراً استودع بعض التميميين أهله وتحول عن بنى أسد فأقام فى عشيرته كِنْدة مدة ، وجمع لبنى أسد منها جموعاً كبيرة ، وأقبل مُدِلاً بمن معه وسمعتْ بذلك بنو أسد ، فصمَّموا على الحرب ، فإما عيش كريم ، وإما موت كريم ، ولقوا حُجْراً وقد أمرّوا عليهم عَلْباء بن الحارث ، واقتتل الطرفان قتالا عنيفاً ، وأهوى عَلْباء على حُجْر بسيفه فطعنه طعنة قاتلة ، وانهزمت كندة وانهزم معها امرؤ القيس بن حجر ، إذ فرَّ على فرس له شقراء لا يلوى ، تاركاً وراءه أهل بيته بين قتيل وأسير ، وأخذ بنو أسد جوارى حُجْر ونساءه وساقوا كثيراً من الأموال والغنائم . وبالمقارنة بين هذه الروايات الأربع تتضح الرواية الصحيحة ، أما الرواية الأولى فهى رواية ابن الكلبى وهو وضَّاع كبير ، مما يؤكد أنها غير صحيحة ، ونفس القصيدة التى ساقها فيها ضمنها بيتا ذكر فيه يوم القيامة الذى يتردّد فى القرآن الكريم ، مما يشهد بأن القصيدة والخبر الذى جاءت فيه موضوعان جميعاً ، إذ من أين لعبيد الجاهلى الوثنى الذى عاش قبل الإسلام بنحو ثمانين عاماً معرفة يوم القيامة يوم العرض على الله والحساب والثواب والعقاب . والرواية الثانية بدورها بعيدة لارتحال أسدىٍّ وراء حُجْر وقد تحوَّل يستجير بالقبائل وما زال يتعقبه حتى قتله فى بنى سعد بن ثعلبة غيلةً . والرواية واضحة التكلف والتلفيق . ومثلها الرواية الثالثة فى التلفيق والتكلف ومخالفة منطق الحوادث جملة . والرواية الرابعة هى أوضح الروايات تمشياً مع هذا المنطق ، فبنو أسد قد ثاروا على حُجر ، فقاتلهم هو وعشيرته الكندية ، غير أنه هُزم هزيمة نكراء ، وخرَّ صريعاً يتضرَّج فى دمه ، ولم تقم بعد ذلك لإمارة كندة فى شمالى الجزيرة قائمة . ويؤكد هذه الرواية ما ذُكر فيها من أن امرأ القيس كان مع أبيه فى تلك المعركة يقاتل بنى أسد ، حتى إذا علت كفَّتهم ولم يعد من الفرار بُدّ ولىَّ على وجهه . وإنما كان ذكر ذلك فى الرواية تأكيداً لها وتوثيقاً ، لأننا نجد عَبيد بن الأبرص شاعر بنى أسد حينئذ يردّد فى أشعاره أن امرأ القيس كان

حاضراً المعركة وولىّ هاربًا على فرسه حين أحدق به الموت من كل جانب، ويتهدده ويتوعده بسوء المصير إن هو فكر فى أخذ ثأره وحرب قومه . وبذلك تسقط الروايات الثلاث الأخرى ، وليس ذلك فحسب ، بل أيضًا تسقط كل الأخبار والروايات التى رواها أبو الفرج فى الأغانى عن ابن الكلبى مما يتصل بطرد حجر لابنه أنفة من شعره الماجن وما يقال من أن امرأ القيس جاءه الخبر بمقتل أبيه وهو بدمّون فى اليمن، وكل ما يطوى فى ذلك من أشعار وأمثال . وبالمثل يسقط الخبر الطويل الذى رواه ابن قتيبة عن طرد أبيه له بسبب غزله بابنة عمه فاطمة يوم الغدير بدارة جُلْجل، وما قيل من أنه سلّمه إلى مولى له ليقتله ويأتيه بعينيه ، فأتاه بعينى جُؤْذُر ، وندم حُجْر فعرّفه الحقيقة على حين مضى امرؤ القيس يتنقل مع أخلاط من الشذاذ بين أحياء العرب يصيدون الوحش ويلهون ، حتى إذا كان فى دمّون جاءه نعىُ أبيه . فكل ذلك تنفيه رواية الهيثم بن عدى. وأشعار عبيد التى تؤكد أنه كان حاضراً معركة أبيه مع بنى أسد . ولعل فى ذلك كله ما يوضح دقة القدماء فى رواياتهم المتعددة للخبر الأدبى وغير الأدبى ، حتى يستخلص القارئ لنفسه الرواية الصحيحة أو قل المصدر الصحيح مزيفًا غيره من المصادر غير الوثيقة .

ومرّ بنا فى نقد القدماء للمصادر كيف أنهم كانوا متنبهين فى قوة لذوى الأهواء وذوى العصبيات المذهبية وهو تنبه ينبغى بدورنا أن نستضىء به فى نقدنا للمصادر القديمة ومدى إفادتنا منها وانتفاعنا بها ، وهل من شك فى أنه ينبغى أن نحتاط إزاء الذهبى فى تاريخه الكبير وما به من تراجم للحنفية والشافعية والمالكية وأيضًا ما به من تراجم للأشعرية، وبالمثل ينبغى أن نحتاط إزاء كتب الشيعة الغالين حين يترجمون أو يتحدثون عن بعض أهل السنة ، بل نفس من يسلكونهم فى التشيع ينبغى أن نحتاط إزاءهم ، فقد يسلكون مثلا أبا نواس لبيت أو بيتين قالهما عرضًا فى مديح الرسول عليه السلام أو فى بعض آله . ومن هذه الناحية نجدهم يُدْخلون فى التشيع كثيرين من الشعراء الذين لم يُعْرَفُوا بتشيع ، ولا نقلت عنهم المصادر الأدبية الصحيحة شعراً شيعيًا .

ولعل فى هذا ما يلفتنا إلى الاحتياط إزاء المصادر الشيعية التاريخية، مثل تاريخ اليعقوبى والديثورى فى الأخبار الطوال وكتابات المسعودى فى مروج الذهب وغيره؛ إذ لابد أن يُراجع الباحث ما يروونه فى الأحداث الشيعية على مصادر أخرى غير شيعية .

٦

الملحوظات والاقتباسات

من المفروض أن يتخذ الباحث بطاقات يدوّن عليها بإيجاز ما يراه نافعًا فى المصادر التى يقرؤها مما يفيد بحثه . أما تدوينها كاملة فإنما يكون فى البحث نفسه ، ومن المهم ألاّ يشغل بطاقات بحث إلا بما يتصل به مباشرة ، وإلاّ تكاثرت البطاقات ولم يعد من الممكن تخليص المهم منها من سواه إلا بصعوبة ومشقة . وهناك من ينهضون ببحوث دون استخدام بطاقات ، وإنما يستخدمون كراسات ، وفائدتها أقل بكثير من فائدة البطاقات المنفصلة التى يمكن تنسيقها على أساس معجمى أو أى أساس آخر . ومن الواجب ألا يتهاون الباحث فى تسجيل الملاحظة التى تصادفه فى بعض المصادر ، متكلا على ذاكرته ، لأن ذاكرته قد تخونه ، وقد يذكر الملاحظة وينسى المصدر الذى قرأها فيه . وينبغى أن يذكر مع الملاحظات المصادر التى تحتويها وصفحاتها سواء أكانت كتبًا أم مقالات فى بعض المجلات ، وإذا كان لمؤلف الكتاب كتب مختلفة حَسُنَ أن يذكر اسم الكتاب الذى أُخذت منه الملاحظة ، أما إذا لم يكن للمؤلف سوى كتاب واحد فلا مانع من أن يذكر اسمه مكتفيًا به .

وعادة تنظَّم البطاقات فى مجموعات ، ويحسن أن تكون لها ألسنة صغيرة وعليها عنوانات المصادر لسرعة الفائدة منها . وليس هناك ترتيب واحد يتحتم الأخذ به فى تنظيمها ، فقد ترتَّب ترتيبًا موضوعيًّا ، وقد ترتب وخاصة فى العصور الأدبية ترتيبًا زمنيًّا . والأولى أن يوضع منهج واضح للبحث يوزَّع فيه على أبواب وفصول أو فصول فقط ؛ وترتَّب البطاقات حسب الفصول فلكل فصل بطاقاته ولكل مجموعة فصول فى باب بطاقاتها الخاصة التى تشير دائمًا إلى المصادر المستقاة منها . ومن الممكن أن تُجْعَلَ الإضافات للبطاقات نفس الأشخاص التى تحتويها الفصول ، أو نفس الموضوعات وتوضع معها المصادر واضحة .

ويبدو أن أسلافنا كانوا يعرفون من قديم نظام البطاقات معرفة جيدة ، وهل يستطيع الإنسان أن يتصور كتابًا مثل الحيوان للجاحظ صُنِّف دون استخدام

البطاقات فى جمع مادته ؟ وكثير من الكتب بعده وخاصة المطولة الواسعة يتضح فيها أثر استخدام البطاقات دون جدال. وقد دأبوا — فيما دأبوا — على تدوين الملاحظات التى جمعوها من بطون الكتب فى مصنفاتهم ولم يكونوا يعرفون الطريقة التى نتبعها اليوم من ذكر الجزء والصفحة ، فالتزموا أن ينقلوا الاقتباسات عن المصادر السابقة كاملة ، كما التزموا أن تكون بنفس صيغتها ونفس ألفاظها وحروفها ومن خير ما يصور ذلك كتاب المغرب لابن سعيد الذى يتردَّد فيه ذكر المصادر ، والأخذ عنها أخذا مطرداً . وكانوا إذا عمدوا إلى تلخيص الاقتباس أشاروا إلى ذلك بمثل : « يقول المؤلف ما معناه » . وكانوا يبدءون الاقتباس بمثل : قال ونحوها . على أن ابن سعيد يذكر الكتاب ووراءه الاقتباس مباشرة دون فصل بمثل قال ، وبالمثل نراه لا يضع أى علامة للدلالة على انتهاء الاقتباس . وقد يكون ذلك راجعًا عنده إلى أنه يسوق أحيانًا كل ما فى الترجمة من كتاب معين فلا يجد ضرورة وقد ذكره أن يشير إلى أنه انتهى من النقل منه . ولكن الغالب أنهم كانوا يصرحون بانتهاء الاقتباس بمثل : انتهى . أو انتهى ما ذكره . . أو والحمد لله أو والله الموفق . أو والله أعلم . أو إلى ههنا ، ونحو ذلك . والأكثرون يستخدمون كلمة : «انتهى» وحدها ، وقد يرمزون إليها بالحرفين : ا . هـ .

أما اليوم فالمصنِّفون ينصُّون على بدء الاقتباس بمثل قال ونحوها ، ثم يتلونها بعلامات التنصيص : « حتى إذا فرغوا من الاقتباس أنهوه بها هكذا : » . وينبغى ألا يُفْرط الباحث فى كثرة الاقتباس من المصادر ، لأن ذلك يوحى بأنه يعطِّل تفكيره ، وأنه يستخدم تفكير سواه ، دون أن يتحمل بنفسه عبء البحث والدراسة . وأيضًا ينبغى إذا جلب اقتباسًا إلى بحثه ألا يمتدَّ به إلى أكثر من صفحة مهما تكن قيمته . إن واجبه أن يعيِّن المطلوب منه الذى يحتاج إليه بحثه ويترك ما عداه مما قبله وما بعده ، حتى لا يجور على بحثه ويدعه فى أيدى غيره من الباحثين السابقين ، وكأنه وخاصة حين يكثر من الاقتباسات الطويلة كُرَةٌ بأيديهم يتقاذفونها . وحقًّا يحتاج ذلك ضربًا من الخبرة ليميز الباحث فى الاقتباس المنقول بين المهم والأهم وما لا أهمية له . وينبغى أيضًا على الباحث الناشئ ألاَّ يكرر نصًّا مقتبسًا فى بحثه ، بل إذا ذكره فى موضع امتنع من ذكره ثانية ، إلا

أن يشير إليه فحسب إشارة مقتضبة . ويلقانا كثيراً عند الباحثين المبتدئين إذا بحثوا شاعراً أن يكرروا الاستشهاد ببعض أشعاره فى مواطن مختلفة ، وهو يدل — فيما يدل — على أنهم غير متيقظين فى بحثهم ، وكأنهم لا يعرفون ما تقدّم منه ولا ما يذكرونه سابقاً وما يذكرونه لاحقاً . ومن أسوأ الأشياء أو من أشدها سوءاً أن يسوق الباحث اقتباساً لا يرتبط بكلامه ارتباطاً دقيقاً ، وكأنه يريد أن يدل على قراءته لمصدر من المصادر ، وأولى به ألا يقحم مثل هذا الاقتباس الذى يضعف التسلسل المنطقى فى كلامه .

وإذا كنا نطلب فى الاقتباس دقة النقل كما طلبه الأسلاف فإننا نعمم ذلك فى النقل من المصادر القديمة وفى الترجمة عن المصادر الأجنبية . وإذا ترددنا فى ترجمة مصطلح وضعناه بجانب اللفظة التى تؤديه فى حروفه اللاتينية . ويكثر فى مصادرنا القديمة غير المحققة الغلطُ والخطأ بسبب التصحيف أو التحريف ، ويحسن أن نتبع الكلمة المغلوطة أو المصحفة التى لم نستطع قراءتها قراءة صحيحة بكلمة (هكذا) بين قوسين على هذا النمط . وإذا حذف الباحث كلمات فى وسط الاقتباس أو فى أثناء الترجمة كان من الواجب أن يدل على ذلك بوضع نقط هكذا . . . حتى يعرف القارئ أنه حذف من الأصل بعض كلمات ؛ طلبا للإيجاز .

٧

الهوامش والحواشى

لم يكن أسلافنا يعرفون نظام الهوامش ، إنما كانوا يعرفون نظام الحواشى ، إذ كان يوجد بياض أو فراغ على جوانب الصفحة يمكّن من كتابة بعض تعليقات . وعادةً لم يكن يكتبها المؤلفون أنفسهم ، إنما كان يكتبها بعض العلماء الذين يقرءون الكتاب ، وكثيراً ما نراهم يذكرون قبلها كلمة تدل عليها مثل « ههنا لطيفة » أو « فائدة » أو « تنبيه ». وكان يحدث كثيراً أن يُدْخل بعض النساخ هذه الحواشى فى متن الكتاب ، وخاصة إذا لم ينبّه المعلق عليها بكلمة «فائدة » ونحوها ، وقد يصبح تخليص ذلك من المتن صعباً . وكانت الحاشية عادة تمتد سطوراً غير قليلة ، فهى

ليست مثل الهوامش الحديثة تحمل إشارة إلى مصدر من المصادر ، وإنما هى تعليق كثيراً ما يطول .

وقد ساعدت المطبعة المؤلفين على استخدام الحواشى والهوامش جميعاً . أما الحواشى فهى لا تزال يراد بها إلى التعليق وبسط فكرة فى المتن ، وقد يُذْكر معها اسم مصدر أو أكثر وقد يُنْقَلُ من مصدر اقتباس طويل . وبعض المؤلفين يعمدون كثيراً إلى صنع هذه الحواشى ، وكأنهم يرون أنهم إن ذكروها فى المتن أحدثت فيه خلخلة ، وخاصة حين تتحدث عن بعض الأشخاص أو عن بعض الموضوعات التى عرض لها المؤلف فى بحثه . ولعل هذا ما يجعلنا ننبّه إلى الحذر فى استخدامها ، فينبغى ألاّ يعمد إليها الباحث دائماً ، إنما يعمد إليها عند الضرورة الصحيحة وحين لا يستطيع أن يُدْخل ما تحتويه فى تضاعيف كلامه . وعلى كل حال ينبغى ألا تأخذ صورةَ معلومات أساسية تضاف من حين إلى حين ، وكأن الباحث فاته أن يسوقها فى ثنايا كلامه . إن الغرض منها إنما هو التوضيح لا إضافة معلومات جديدة فاتت الباحث ويريد أن يسجلها ، أو كأنما عزَّ عليه أو صعب أن يدمجها فى متن الكلام . ومعنى ذلك أن تكون ذات صلة وثيقة بأفكار المتن ، وإلا بدا كأنها استطرادات لا يحتاجها البحث ، وبدلا من أن تؤكده تضعفه وتُخَلخله خلخلة شديدة .

وقد أصبحت الهوامش جزءاً لا يتجزأ من البحوث الحديثة ، ويُراد بها بيان المصادر التى استخدمها الباحث فى بحثه وكأنها مستنداته فى الدراسة ، فهو يقدمها للقارئ ، وكأنما يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من أفكار ، واضعاً تحت بصره جميع مصادره ، ليراجعه فيها إن شاء ، وليبين له كيف كوَّن بحثه ، وكأنما يريد أن يشركه معه فى الدراسة ، إذ يعرض عليه كل ما قرأه وكل ما اتخذه دليلا أو حجة على كلامه وكل ما استمد منه أفكاره وآراءه ، حتى يرى القارئ رأى العين كيف جُمع مادة بحثه ، وكيف نسَّق أدلتها ، وكيف اشتق أفكاره . وعادةً حين يذكر المصدر يذكر صفحته بكل دقة . وهناك خطأ يقع فيه بعض الباحثين الناشئين ، وهو أن يجد فى بحث سابق له إشارة إلى مصدر ، فيأخذ هذا المصدر عنه ورقم صفحته دون اطلاع عليه أو مراجعة له ، وقد يكون الباحث السابق أخطأ

فى ذكر المصدر عن غير قصد ، أو أخطأ فى ذكر الصفحة ورقمها . أو قد يكون حدث فى أثناء الطبع تحريف فى الرقم ، فينقله بتحريفه أو بخطئه فيكون ذلك طامة كبرى .

وأدهى من ذلك أن يعمد الباحث الناشئ إلى كتاب مزود بكثير من النصوص والمصادر ، فينقل كثيراً منها وقد ينقل معها استنباطات الباحث الذى سبقه ، وبذلك يتضح ضعف بحثه وأنه ليس إلا ترداداً لبحث أو بحوث سابقة لا يفيد الدراسات الحديثة الفائدة المرجوة . ومن أجل ذلك ينبغى أن يأخذ الباحث المبتدئ نفسه بغير قليل من العناء ، فلا يدع نفسه عالةً على غيره من الباحثين السابقين ، بل يحاول أن تكون له تجربته المستقلة مع المصادر وأن تكون له آراؤه الجديدة التى يضيفها إلى الآراء السابقة . وإذا أحسَّ أن موضوعها قد استوفى أدوات البحث عند الدارسين السابقين وأنه لن يستطيع أن يضيف إليهم شيئًا ذا غناء كان من الواجب عليه أن يبتعد عنه وألاَّ يحاول بأى صورة من الصور العمل فيه أو البحث والدراسة .

وبعض الباحثين المبتدئين يستكثرون من الهوامش ، ولذلك ضرران واضحان ، أولهما أن ذلك يعنى أن الباحث يحاول أن يدلّ على سعة اطلاعه ، فهو يحشد عشرات المصادر ، وكثيراً ما يؤديه ذلك إلى أن يجمع فيها بين الغث والسمين وما لا قيمة له وما هو قيمّ ، فتختلط المصادر ، ولا يُعْرَف أيها أهم للبحث وأيها لا يتصل به إلا بسبب ضعيف . وأما الضرر الثانى فهو أنه لا يستطيع أن يتبين هو نفسه المصدر الأساسى من المصدر غير الأساسى ، إنما هى حشود أو سيول من مصادر تساق ، سيول تحمل الجواهر والحصباء ، ولا ندرى مدى تمييز الباحث بين النوعين ، ومعنى ذلك أن سَعْىَ الباحث الناشئ نحو الإكثار من المصادر قد يجره إلى أوخم العواقب .

ودائمًا ليس الغرض من البحوث أن يدل الباحث على كثرة ما قرأ من المصادر المتصلة مباشرة بالبحث وغير المتصلة ، وإنما الغرض أن يستنبط من مجموع ما يقرأ قضايا أو أفكاراً جديدة ، وحبذا لو اتسع به ذلك فاستنبط نظرية لم يُسْبَقْ إليها وذلك هو الغرض الحقيقى من البحث ، أما حين يتحول البحث إلى حشد مصادر ،

منها ما يفيد ومنها ما لا يفيد فإن شخصية الباحث تتضاءل ، حتى لتختفى أحياناً عن عين القارئ ، وبذلك يخرج البحث عن غايته ومهمته .

إنه لا بد للباحث حقاً من المصادر ومن الاتساع فى القراءة ، لكن لا ليستكثر من الهوامش ، وإنما لينتخب منها مادة بحثه ، ويشير إليها حين تكون الإشارة ضرورية للبرهنة على ما يقول . ودائماً ما يقوله ينبغى أن يكون نتيجة إحاطة بالمصادر واستقصاء شديد ، وأهم من ذلك أن يكون نتيجة تمثُّل لها ، فهو يخالطها ويخالط أصحابها صباحاً ومساء ، ولكن لا ليسجلها فى شكل سيول متلاحقة ، بل ليتمثَّل منها أفكاراً جديدة ، لم يستطع سابقوه فى البحث أن يسجلوها أو يدونوها . إنه يقرأ ويعكف على القراءة ليستخلص حقائق لم يُسْبَقْ إليها ، لا ليقول للقارئ إننى قرأت وأكثرت من القراءة واطلعت على كثير من المصادر ، كما تصور ذلك هوامش بَحْثى ، وإنما ليقول إننى قرأت وأفدت من قراءتى واستطعت أن أصل إلى هذه الفكرة أو تلك ، كما دلَّتنى على ذلك المصادر . وهو يسوقها لا للتكثر بها ، وإنما لتكون شاهدة وبرهانا بيناً على فكرته أو أفكاره .

ومما يدخل فى التكثر من ذكر الهوامش والمصادر ما يحاول بعض الباحثين المبتدئين إثباته من أنهم قرأوا كثيراً من المصادر الأجنبية أو المكتوبة بلغات أجنبية ، فإذا هم يحشدونها دون حاجة حقيقية ، أو مع ذكر بعض أفكار بسيطة فى النقد الأدبى أو غير النقد الأدبى . وذِكْرُ المصادر الأجنبية كذكر المصادر العربية ليس شيئاً يقصد لذاته ، إنما تساق للحاجة ولبيان مصدر فكرة مهمة ذكرها الباحث ، ويريد أن يدل القارئ عليه ، حتى يفيد منه إن رأى الرجوع إليه . وكما أن المصادر العربية لا تساق لغرض التكثر ، كذلك المصادر الأجنبية لا تساق للتكثر وإنما تأتى لخدمة البحث وتأكيد بعض أفكاره وكأنها تحمل فى أيديها الأدلة الناصعة القوية .

ودائماً الدقة ، الدقة فى اختيار المصادر ، والدقة فى وضع أجزائها وأرقام صفحاتها بالهوامش ، والدقة فى ذكر طبعاتها . وإذا تعددت الطبعات التى يستقى منها الباحث مادته لمصدر بعينه كان من الواجب أن يذكر الطبعة كلما

ذكر المصدر حتى لا يختلط الأمر على القارئ . ويحسن أن يضمّن هوامشه شروحًا لغوية للأشعار الغريبة فى البحث ، حتى يتابعه القارئ فيما يستنبط وفيما ينثر من آراء وأحكام ، وحتى لا يجد صعوبة فيما يقرأ ، ولا عقبة تحول بينه وبين الفهم الدقيق .

خاتمة

تحدثنا فى هذا الكتاب عن طبيعة البحث الأدبى ، وهى طبيعة موصولة بالأدب وإثارته للانفعالات فى قلوب القراء والسامعين وما يمتاز به من تعدد معانيه بين لغوية وبيانية وموسيقية . وأوضحنا كيف أن اختيار موضوع فيه للبحث يُعَدّ عملا شاقًّا ، وأن من واجب الباحثين المبتدئين ألا يلجأوا إلى أساتذة الجامعات لاختيار موضوعات لهم ، فالموضوعات ينبغى أن يهتدوا لها بأنفسهم ومن خلال قراءاتهم الدائبة ، وينبغى ألا يتسعوا ببحوثهم وأن يعرفوا أنه كلما ضاقت موضوعاتها كانت أكثر صلاحية للبحث ، إذ يستطيع الباحث أن يحيط بأطراف الموضوع ويتعمق فى أغواره . ويحسن ألاّ يأخذ موضوعًا لا تُكْفَلُ له فيه أدوات البحث كاملة ، فمثلا من الخطر أن لا يكون متعمقًا فى الثقافات الأجنبية ويدرس أديبًا متعمقًا فيها . ومن الخير لكل باحث أن يكون واسع الثقافة بالآداب الغربية ، وكذلك بالآداب العربية وتطورها على مر العصور . ومن الواجب أن يهتم بتنسيق موادبحثه بحيث ترتّب ترتيبًا منطقيًّا وبحيث نصبح كأننا بإزاء أدلة منطقية متعاقبة ، يسودها الترتيب الزمانى والمكانى . وحَتْمٌ أن تقسَّم فصول البحث إلى أجزاء حتى تستبين حدوده ومعالمه ، ويحسن أن يُعْفِى الباحث الناشئ نفسه من التمهيدات الطويلة ، وأن يكون البحث متلاحمًا فى فصوله وفى فقره ، وكأنه بناء واحد متكامل . ولا بد من الاستقراء التام ، حتى يسلم الباحث من الخطأ فى الأحكام على العصور والشخصيات الأدبية ، ولا بد من الاستنباط الدقيق المدعم بالنصوص والأسانيد ، ولعل شيئًا لا يهدد البحوث كما تهددها الفروض التى لا تسندها نصوص وشواهد بَيِّنة . والتفسيرات الدقيقة هى قوام البحوث الأدبية وعمادها فى العصور وفى الشعراء والكتّاب ، بحيث تقاس أهميتها بحسب ما تحمل منها مما يفيد الدراسات الأدبية فوائد محققة . ولا بد أن تتوفّر للباحثين المبتدئين قدرة بل مهارة فى التذوق الأدبى والتحليل البصير لشخصية الأديب ومذهبه الفنى . ولا بد أن تتوفر عندهم دقة العرض وأن يفسحوا لصيغ الاحتمالات ، وأن يتجنبوا الحشو وكل ما يتصل به . ويحسن أن يكون أداؤهم دقيقًا وألاّ يستخدموا كلمات غائمة وألاّ يتكلّفوا فى صيغة

ولا صورة أدبية ، وألا يستخدموا ألفاظاً غريبة ولا عامية ، إنما يستخدمون أسلوبا واضحا فصيحا يروق بتناسقه واستوائه .

والتفكير فى مناهج البحث قديم منذ وضع أرسطو منطقه ، وقد استغله العرب . وأضافوا إليه منهجهم فى الرواية وعنايتهم الشديدة بالاستقراء والاستنباط والتجربة الحسية . وأفاد منهم فلاسفة الغرب فى منطقهم الحديث وما وضعوه من مناهج سديدة . وكان من آثار نهضة العلوم الطبيعية فى القرن الماضى أن سيطرت قوانينها ومناهجها على الدراسات الأدبية ، مما أدّى إلى ظهور ما يمكن أن يسمّى بالتاريخ الطبيعى للأدب على نحو ما يلاحظ عند « سانت بيف » ومحاولته أن يضع الأدباء فى فصائل كفصائل النبات والحيوان ، وتلاه « تين » فصاغ للأدب والأدباء قوانينه الجبرية الثلاثة : الجنس والمكان والزمان ، وخلفه «برونتيير » فطبّق نظرية النشوء والارتقاء على الأدب وأنواعه . ووصل كثيرون بين الأدب والدراسات الاجتماعية وما تخوض فيه من بحوث فى ظواهر المجتمع وطبقاته وأوضاعه الاقتصادية والسياسية مما أدى إلى ظهور مقياس الالتزام بقضايا المجتمع ومشاكله ومدى فاعلية الأديب فيه وتأثيره واحتماله لتبعاته . واستضاء كثيرون فى درس الأدباء بالبحوث النفسية الحديثة التى أخذت منذ فرويد تُعنى ببسط عُقَد كثيرة وتأثيرها فى الفنان من مثل عُقْدة أوديب أو عُقْدة حب الأم ، وتبعه كثيرون يتحدثون عن النرجسية ، ونرى العقاد يطبقها على أبى نواس . ويبدئ ويعيد « أدلر » فى مركب النقص وخطورة تأثيره فى الأدباء ، فى حين يضع « يونج » اللاشعور الجمعى بجانب اللاشعور الفردى عند فرويد ، وهو لا شعور يحتفظ فى قاعه بطفولة الجنس البشرى جميعه . وتُعْنَى بعض مدارس علم النفس بالبناء الكلى للأثر الفنى ، وتُعْنَى أخرى بالتجربة وتسجيل سلوك المتلقّين للفنون . وتنشط منذ القرن الماضى مباحث الفلسفة الجمالية وما يتصل بها من البحث فى حقيقة الجمال وقيمه ، ويتجادل النقاد طويلا فى نظرية الفن للفن ، ويظهر كروتشه بمباحثه الفلسفية الجمالية الدقيقة ، ويذهب إلى أن الجمال فى الفنون لا يعود إلى المضمون إنما يعود إلى التعبير ، ولذلك ينبغى الفصل بينه وبين المجتمع وحاجاته وضروراته ، ويعارضه كثيرون من فلاسفة الجمال فى مقدمتهم : « شارل لالو » و « إيتيان سوريو » . ويدعو نقاد كثيرون منذ أوائل

القرن الحاضر إلى الاعتماد على بيان الانطباعات الذاتية إزاء الأديب وأعماله ، وهم أصحاب المنهج التأثرى أو الذاتى ، ويقابلهم أصحاب المنهج الموضوعى وفى مقدمتهم « إليوت » وهم يعنون بوصل الأديب وأدبه بالتراث الماضى ، مما هيأ عندهم لدراسات لغوية وبلاغية طريفة تشبه أكبر الشبه دراسات عبد القاهر الجرجانى. ولعلنا لا نغلو إذا قلنا إن خير منهج ينبغى أن يتَّبع فى دراسة الأدب هو المنهج التكاملى الذى يأخذ بحظ من كل هذه المناهج مفيداً منها جميعًا .

وإذا رجعنا إلى أصول تراثنا العربى وجدنا أقدمها يعتمد على الرواية الشفوية ، مما هيأ للتعدد فى صور بعض الكتب بتعدد الرواة ، وقد أحاط المحدّثون رواية الحديث النبوى بتوثيق شديد لها وللرواة ، طلبًا للتحرى الدقيق ، مما جعلهم ينفذون إلى وضع علوم الحديث المختلفة كعلم رجاله وعلم مصطلحه وعلم الجرح والتعديل ، ونفذوا أيضًا إلى بيان طرق دقيقة لروايته ، فى مقدمتها السماع والقراءة والإجازة . وبالمثل عُنى علماء اللغة والشعر بتوثيق رواتهما على نحو ما يصور ذلك ابن سلام فى كتابه « طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين » وأبو الفرج الأصبهانى فى كتابه الأغانى . وكان البصريون أكثر من الكوفيين دقة فى التجريح والتعديل ، مما يجعل روايتهم للدواوين أكثر ثقة وصحة . ومن الروايات الوثيقة للدواوين رواية ديوان جرير عن ابن حبيب ورواية ديوان أبى نواس عن الصولى. ومن أطرف صور التوثيق عند القدماء اتهامهم لمعجم العين المنسوب إلى الخليل، فقد شكوا فى هذه النسبة، وذكروا فى ذلك أدلة لاتُدْفع. وبلغ من دقتهم أنهم كانوا يذكرون تاريخ نَسْخهم لأى مخطوطة، وقد يذكرون تاريخ المخطوطة التى ينقلون عنها. ومما يساعدنا الآن على التوثيق، مايذكر فى مقدمة النسخ أو فى تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف وماقد يوجد عليها من أنها موقوفة على طلاب العلم، وكذلك مايوجد عليها من أسماء العلماء الذين تملكوها أوقرءوها وماينقل عنها فى كتب تالية من نصوص مختلفة. ودائمًا تُتَّخذ نسخة المؤلف أوأقرب فروعها إليها الأصل الذى يُنْشر على أساسه الكتاب، وإذا تعددت نسخه قُسمت إلى عشائر، لتنوب عن كل عشيرة أمُّها فى التحقيق والمعارضة، وتُجْعَلُ أقدم أمِّ الأصلَ فى النشر. وللأسلاف اصطلاحات

دقيقة تمسّكوا بها فى المعارضة والمقابلة . ومعروف أنه توجد للدواوين روايات مختلفة ، وينبغى أن يجمع بينها المحقق دون مزج ، وعادة توضع لنسخ المخطوطات رموز تدل عليها ، وكان القدماء يستخدمونها للدلالة على المخطوطات وعلى الأعلام . وتحسن المراجعة على أصول الكتاب وفروعه ، وخاصة إذا حدث محو فى أسماء بعض الأعلام أو سقطت بعض الأوراق أو اضطرب نظامها . وإذا أضيفت إلى المخطوطة تعليقات أو حواش وُضعت فى هوامشها . ولا بد أن يكون المحقق لكتب التراث على معرفة باصطلاحات القدماء فى الخط والكتابة ، وأن يكون شديد التحرى فلا يفوته تصحيف ولا يفوته شىء من غلط المؤلف الناشئ من السهو ، أما الغلط الناشئ من التطور اللغوى فليس من حقه تصحيحه . وينبغى أن يقدّم لأى كتاب يحققه بمدخل يضع فيه ترجمة المؤلف ترجمة دقيقة مع التعريف بالكتاب وبمصادره وقيمته العلمية والأدبية . ولابد من تقيده بمصطلحات التحقيق والعناية بوضع النقط والترقيم الخارجى والداخلى ، ولا بد من الفهارس وهى تختلف باختلاف الكتب والمصنفات .

وتتنوع المصادر ؛ فمنها ما هو أصيل ومنها ما هو ثانوى ، وكانت الرواية الشفوية أولى المصادر فى الحديث النبوى وفى التاريخ والأخبار والأدب واللغة ، ثم ألفت الكتب على أساسها ، ومضوا يعنون فى مقدمتها بذكر المؤلفات السابقة على نحو ما نرى فى معجم تهذيب اللغة للأزهرى ، والمخصص فى اللغة لابن سيده ، والدرر فى اختصار المغازى والسير لابن عبد البر ، ومعجم البلدان لياقوت ، والبحر المحيط لأبى حيان ، والمُغْرب فى حُلَى المغرب لابن سعيد . وعُنى الأسلاف عناية واسعة بنقد الرواية والرواة فى الحديث وطبّقوا ذلك على رواية اللغة والشعر . ونبّهوا طويلا على ما يدخل الرواية والمصنفات من تزييف أو تجريح بسبب المنافسة والهوى والعصبية فى المذهب ، على نحو ما يلاحظ بين الفقهاء والصوفية وبعض الحنابلة والأشعرية . وتتسع فى عصرنا العناية بالمصادر عند الباحثين وينبغى أن تحيط بالموضوع المدروس إحاطة دقيقة ، وهى تختلف قلة وكثرة باختلاف طبيعة البحث ، فمن يتخذ موضوعاً لبحثه الشعر فى عصر كالعصر الأيوبى تتنوع مصادره تنوعاً واسعاً بخلاف من يتخذ شاعراً من شعراء هذا العصر أو جانباً معيناً فيه ، وذلك أجدى

على الباحثين الناشئين . وينبغى ألا يحيل الباحث على مصدر متأخر ويترك مصدراً متقدمًا، وكذلك لا يحيل على مخطوطات يملكها بعض الأفراد ، ولا يعنى بموضوع يفتقر إلى لغة أجنبية لا يتقنها . وينبغى أن يتعرف على المصادر بكل ما يمكنه من وسائل . وقد أخضع الباحثون المحدثون رواية الشعر الجاهلى لنقد شديد ، تغلب فيه الفروض والتعميمات ، وأفادوا فوائد جمة من تعدد روايات الخبر الواحد فى الطبرى والأغانى إذ أعانهم ذلك على نقد الروايات وتبين الصحيح منها من الزائف والنفوذ إلى معرفة الرواية الصادقة . وبحق يتوقف الباحثون المعاصرون فى الأخذ عن أصحاب المذاهب شيعة غالين وغير شيعة غالين . ولا بد من تنظيم المواد التى تجمع من المصادر فى بطاقات تذكر فيها الملاحظات والمصادر وصفحاتها بدقة ، وتنقل منها الاقتباسات حرفيًا ، مع الامتناع عن تكرارها ، إنما يشار إليها عند الحاجة . وينبغى ألا يتسع الباحث فى الحواشى اتساعًا يوحى بالاستطراد ، كما ينبغى ألا يستكثر فى الهوامش من ذكر المصادر عربية وأجنبية ، إذ هى لا تأتى لذاتها ، وإنما تأتى شهوداً للبرهنة على ما يسوق من أفكار وآراء .